وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس-المدية-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة وتسيير المؤسسة

تحت عنوان:

أثر التضخم على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية في بعض الدول العربية خلال الفترة

(2012 -1980)

إعداد الطالبتين:

* بودالي حنان

* تومي فايزة

لجنة المناقشة:

الأستاذ رتيمة محمد.....مشرفا ومقررا

الأستاذ كرش نور الدين.....رئيسا

الأستاذ صدروق أحمد.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015


بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يا رب علمني أن أحب الناس كلهم كما أحب نفسي.

وعلمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس.

وعلمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة، وأن الانتقام هو أول مظاهر الضعف، يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا أخفقت بل ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب إن أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي، فإذا أسأت إلى الناس فامنحني شجاعة الاعتذار، وإذا أساء الناس إلي فامنحني شجاعة العفو.

كلمة شكر وتقدير

رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ماقدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي.

ونخص بالذكر من امتدت أياديه في احتضان ما أجزناه مراجعة منه، وتمحيصا وإشرافا.....الدكتور" رتيعة محمد" .

كما نشكر الأستاذ "هدروق أحمد" على ما قدمه لنا من نصح وإرشاد وتوجيه.....،فشكرا جزيلا .

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على الملاحظات القيمة المقدمة حول هذا البحث المتواضع.

وما من سبيل في آخر الكلمة سوى أن أشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، في السر والعلن، ولو بكلمة.

حنان.....فايزة

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الانجاز إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها ،الى بسمة العمر ونبع الحنان ،إلى أمي الحبيبة رحمها الله

إلى من تعب لأرتاح وضحى لأعلو ،إلى سندي في الحياة أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى إخوتي ،حميد وزوجته وأولاده ،ونور الدين وزوجته وابنتيه الكتكوتان هند ملك وماريا منال ،إلى أخي محمود وزوجته والبرعم الصغير محمد خليل ،والى أخي العزيز مبارك وأخي الصغير محمد

إلى أختاي دليلة ونعيمة أتمنى لهما دوام الصحة والسعادة والى كل عائلة تومي صغيرا وكبيرا

والى كل زميلاتي وزملائي في الجامعة والى كل طلبة الماستر تخصص إدارة وتسيير المؤسسة

إلى صديقتي وأختي التي ساندتني في انجاز هذا العمل *حنان بودالي* إلى كل عائلة بصدوق ،بوشنافة صغيرا وكبيرا وكل عائلة رحمي صغيرا وكبيرا وبالأخص ابنهم العزيز *ياسر* أتمنى له كل الخير والصحة والسعادة

إلى كل من امتدت يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل.

فايزة

إهداء

إلى قرة العين...إلى من جعلت الجنة تحت قدميها...إلى التي حرمت من نفسها وأعطتني،ومن نبع حنانها سقتني...إلى من وهبتني الحياة،ربتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف والحياة...إلى تلك المرأة العظيمة... أمي الحنونة.

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي،وأفنى حياته من أجل تعليمي،وتوسع في درجات العلى والسمو...إلى ذلك الرجل الكريم... أبي العزيز.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي...إخوتي وأخواتي:سامية،نورة،عبدالقادر،رياض.

إلى كل العائلة والأحبة صغيرا وكبيرا.

إلى من تقاسمت معها حلو الحياة ومرها...فاطمة الزهراء

إلى من أعز بصحبتها ومن جمعني بها مشعل العلم،رفيقتي الطيبة...فايزة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

حنان....

المستخلص

من خلال ما تطرقنا إليه في انجاز هذا العمل الذي يدور مضمونه حول ظاهرة التضخم و أثره على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية المختارة نستخلص ما يلي:

– أن التضخم ظاهرة اقتصادية ناتجة عن الحركة الصعودية للأسعار نتيجة زيادة الطلب عن العرض،و نظرا لأهميته وأثاره المختلفة قدم بعض الاقتصاديين تحليلا فكريا مختلفا كل حسب المدارس الفكرية المحتوية لهم،فاختلف تحليلهم من المدرسة الكلاسيكية إلى النقدية و العينية ثم إلى الكينزية،كما قدم لنا بعض الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة و بعض مقاييسه و الحلول الواجب اتخاذها لمعالجة هذه الظاهرة.

– أما الفصل الثاني فقد قمنا بتخصيصه إلى ماهية النمو الاقتصادي حيث هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق من زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،و نظرا لأهميته الكبيرة قدم بعض الاقتصاديين تحليلا له وذلك باعتماهم على نظريات النمو الخارجي حيث اختلف تحليلهم من النظرية الكلاسيكي إلى الكينزية و النيوكلاسيية،كما اختلفوا كذلك في نماذج النمو الداخلي من نموذج LUCAS إلى نموذج PAUL ROMER و AGHION HOWITT .

–أما في الفصل الأخير تعرضنا إلى نوع العلاقة التي تربط بين التضخم و النمو الاقتصادي،وحسب الدراسة القياسية التي قمنا بها استنتجنا وجود علاقة عكسية بينهما من خلال الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIBr ومعدل التضخم INF،أما فيما يخص باقي المتغيرات فكانت هناك علاقة طردية بينهما،وهذا في عينة الدول العربية خلال الفترة(1980–2012).

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	منحنى فيليبس	15
2-1	السياسة المالية التوسعية	49
3-1	السياسة المالية الانكماشية	50
1-2	العلاقة بين السكان و الدخل	65
2-2	تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي	72
3-2	تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي	74
4-2	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	77
5-2	النمو عندسولو	95

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	بعض الخصائص الإحصائية لمعدل نمو نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي	114
2-3	بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية الداخلية المؤثرة على النمو الاقتصادي	115
3-3	بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرة الاقتصادية الخارجية	117
4-3	مصفوفة الارتباط بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية	119
5-3	معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي	120
6-3	اختبار السببية	124
7-3	نتائج الانحدارات باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاث	136
8-3	اختبار هوسمان	139
9-3	تقدير نموذج الأثر الثابت	142
10-3	نتائج الانحدارات باستخدام نموذج المؤثرات الثابتة	143

الفهرس

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول التضخم

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التضخم

* المطلب الأول: مفهوم التضخم.
* المطلب الثاني: التحليل الفكري للتضخم.
* المطلب الثالث: أسباب التضخم.

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتضخم.

المطلب الأول:قياس التضخم.

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة لتحديد أنواع التضخم.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التضخم.

المبحث الثالث: السياسة النقدية و المالية لمعالجة التضخم.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم.
المطلب الثالث: مفهوم السياسة المالية.
المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم
خلاصة الفصل

الفصل الثاني:نظريات النمو الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي
المبحث الثاني: نظريات النمو الخارجي

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نماذج النموالداخلي

المطلب الأول: نموذج Lukas في النمو الاقتصادي
المطلب الثاني:نموذج Paul Romer في النمو الاقتصادي
المطلب الثالث:نموذجAghion Howitt في النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل

الفصل الثالث:الدراسة القياسية لاثر التضخم على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية خلال الفترة(1980-2012).

تمهيد الفصل

المبحث الأول:تحليل علاقات الارتباط و السببية بين النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية.

المطلب الأول:الخصائص الإحصائية للمتغيرات.

الفرع الأول:معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني:المتغيرات الداخلية المؤثرة على النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث:المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني:تحليل علاقات الارتباط بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة.

الفرع الأول:علاقات الارتباط على المستوى المشترك

الفرع الثاني:تحليل علاقات الارتباط على مستوى الدول فرادى

المطلب الثالث:تحليل اختبارات جرانجر للسببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: اتجاه السببية بين التضخم و النمو الاقتصادي

الفرع الثاني:نتائج اختيار السببية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:العينة، فترة الدراسة،متغيرات ومنهجية الدراسة.

الفرع الأول: العينة و فترة الدراسة.

الفرع الثاني:متغيرات الدراسة

الفرع الثالث:منهجية الدراسة

المطلب الثاني:اختيار النموذج الملائم للبيانات الطولية

الفرع الأول:أساليب اختيار النموذج الملائم

الفرع الثاني:نتائج تقدير نماذج البيانات الطولية.

-المطلب الثالث:تقدير نموذج الآثار الثابتة (fixed effects model)

الفرع الأول:نموذج الآثار الثابتة.

الفرع الثاني:تحليل نتائج التقدير.

خلاصة الفصل.

المقدمة العامة

المقدمة

لقد أدت التطورات التي عرفتها الدول العربية في مختلف المجالات كتراكم الاكتشافات العلمية و تعدد الطرق التقنية،و تحسن التقنيات الزراعية و الصناعية و غيرها إلى انقلاب الوجه الاقتصادي و الاجتماعي للعديد من البلدان التي كانت تعيش فقرا مدقعا،و التي أصبحت تسعى إلى تطوير و تفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى تحقيق استقرار النمو الاقتصادي،و لقد أصبح معيار نجاح الحكومات في الدول العربية،يعتمد على ما حققت من توسع في مجالات العمل المنتجة و تقليص العجز في ميزان المدفوعات إن وجد،بالإضافة إلى حسن توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع و زيادة دخول الأفراد،و لقد حظي النمو الاقتصادي بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات و النماذج المتعلقة بها عبر الزمن من خلال دراسة محدداته و مقاييسه.

ويعتبر التضخم من أهم الأسباب التي يمكن أن تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي،و لقد حظيت دراسة أثر التضخم على عملية النمو الاقتصادي من خلال المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية (الاستثمار الأجنبي المباشر،رأس المال البشري،.....)،و اهتم بها العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية و ذلك باعتباره أحد العوامل المؤثرة الفعالة.

اشكالية البحث

من خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي تزيد معالجتها و هي:

ما مدى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ؟

لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما مفهوم التضخم ؟ و ما هي أنواعه،و ما هي أهم نظرياته؟.

ب- ماهي أهم النظريات و النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي؟.

ج- كيف يمكن أن تكون العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي؟.

2- فرضيات البحث

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

أ – التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار الناتج عن زيادة الطلب عن قدرة العرض، وأنواعه تتمثل في التضخم الطليق،التضخم المكبوت و الكامن.

ب – يعتبر نموذج Robert Solow أهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار التي جاء بها في الموضوع، كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه.

ج – التضخم هو أهم محدد لمعدلات النمو الاقتصادي و هي تربطها علاقة عكسية.

3 - أهداف البحث

تتمثل أهم الأهداف التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

أ – التعرف على أهم المفاهيم، النظريات و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم و النمو الاقتصادي.

ب – البحث في العلاقة التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية.

ج – عرض أهم الدراسات النظرية و التطبيقية التي قام بها اقتصاديون متميزون حول هذه العلاقة.

4 - أهمية البحث

تكمن أهمية بحثنا هذا في دور النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها،و يعبر عن مستوى الناتج الداخلي و متوسط الدخل الفردي و هو الأمر الذي يمس جميع أفراد المجتمع،و يمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة،لذلك وجب دراسة أهم

محدداته و أهم المتغيرات و السياسات التي يمكن أن تؤثر فيه،حيث اخترنا منها في دراستنا هذه ظاهرة التضخم نظرا لاعتباره من أهم المحددات التي تحدد معدلات النمو الاقتصادي.

5 – أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي و منها ماهو موضوعي،فأما عن الأسباب الذاتية فتتمثل في:

أ – الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في:

أ – كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل و الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

ب – موجات التضخم الهائلة التي عرفتها الدول العربية و لازال لمختلف السلع يتطلب البحث في أثرها على النمو الاقتصادي باعتبار التضخم المرتفع نتيجة من نتائج سوء وضع السياسات النقدية عبر مختلف الدول العربية.

ج – الأزمة المالية التي تعرفها الدول العربية و لجوء العديد من الدول لمحاولة معالجتها عن طريق ضخ المزيد من الكتلة النقدية، أوجب دراسة مدى فعالية هذه الأخيرة و تأثيرها على النمو الاقتصادي.

6 – المناهج المستخدمة في البحث

محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا،ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي، التحليلي القياسي حيث يقوم بوصف مختلف المفاهيم و النظريات التي تتعلق بالتضخم و النمو الاقتصادي، و ذلك في الفصل الأول و الثاني على الترتيب.

أما فيما يخص المنهج التحليلي القياسي فيكون من خلال مختلف النماذج الإحصائية التي تخص النمو الاقتصادي أو تلك التي تتعلق بدراسة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي من خلال إحصائيات و منحنيات و استخدام برنامج EVIES.

7 – الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع،الدراسة التي قام بها :

*– بن عربية بوعلام،التضخم في التربية الاقتصادية "حالة الاقتصاد الجزائري فترة 1952–1967"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1996.

*– مراد تهتان،أثر التطور على النمو الاقتصادي،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد و الحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط 2010.

*– الدراستان اللتان قام بها Robert Barro في عام 1986 و 1990 على التوالي، حيث اهتمت بها الأولى بدراسة أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي في الاقتصاد الأمريكي و التي بينت نتائجها أن السياسة النقدية غير المتوقعة كان لها أثر فعال و ايجابي على الناتج، في حين اهتمت الدراسة الثانية بدراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي، ووصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة عكسية بينهما وأن التضخم أمر سيئ بالنسبة للنمو الاقتصادي، و كانت هذه الدراسة على بعض الدول العربية.

8 – صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة، نقص المراجع فيما يخص الموضوع خاصة المتعلق بنماذج النمو الاقتصادي والعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي،وكذلك نقص المراجع باللغة الفرنسية و الانجليزية،أما فيما يخص البرنامج التطبيقي Evies فقد واجهنا صعوبة عدم دراستنا و الاطلاع على محتوياته التفصيلية بدقة،

مما أدى بنا إلى طلب مساعدة العديد من الأساتذة.

9 – تقسيم البحث

لتفصيل أكثر في الموضوع نقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

نتطرق في الفصل الأول لمختلف المفاهيم و المقاييس المتعلقة بالتضخم، و كذا مختلف أنواعه و المعايير المستخدمة لتحديد هذه الأنواع،و أسبابه و الآثار الناجمة عنه، و في الفصل الثاني سنبحث في المفاهيم و المقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي،و كذا مختلف النظريات و النماذج القديمة و الحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية و المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أما في الفصل الثالث فنبحث في طبيعة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و كيفية تأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي من خلال نماذج و دراسات تطبيقية قام بها بعض الاقتصاديين في دراسة هذه العلاقة.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول التضخم

تمهيد الفصل:

لقد تعددت التعاريفو الآراء حول معنى مصطلح التضخم مما جعله ظاهرة من أكثر الظواهر شيوعا في السنوات الأخيرة ويعتبر أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم بمختلف أنظمتها السياسية والاقتصادية ولهذا جندت لها العقول الاقتصادية بمختلف وجهات نظراتهم بغية الوصول إلى حلول لإيقاف الخطر الزاحف وتلاقي آثاره السيئة من أجل تطوير معدلات النمو وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي،وللسماح لهذه الدول والاقتصاديين من معالجة ظاهرة التضخم اعتمدت في دراستها على عدة مؤشرات لقياسها استنادا على عدة أسباب تختلف من دولة لأخرى وفقا للنظام الاقتصادي السائدو الزمن الذي تكون فيه.

ونتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التضخم وتحليله الفكري بالإضافة إلى أسباب حدوثه،من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتضخم.

المبحث الثالث: السياسة النقدية والمالية لمعالجة التضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم

إنه من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد،حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه،فالمقصود بالتضخم في الفترة مابين الحربين العالميتين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة،ولكن إن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك حيث أصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات ولاشك أن الآخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم الكيفية التي سادت بين الحربين.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية،ويصطدم تعريف التضخم بالكثير من الغموض والتناقضات من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس،إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي(غير المألوف) للأسعار.

حيث يعرف كورتير:"بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع".

ويعرفه كاردنير بأنه: "الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار،واستنادا إلى هذا لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، ويضيف "آكلي" قائلا أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن،ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة"[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه:"هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر أكبر،وأعلى من كل زيادة تصاحبها في السلع والخدمات"[2].

ولقد قصد بكلمة التضخم في فترة من الفترات "الزيادة في إصدار الورق النقدي المصرفي الذي تصدره المصارف في الدول،ثم تطور هذا المفهوم ليصبح تضخم الاعتماد وكذلك قصد به تضخم الميزانية،وكذلك قصد به تضخم الأجور،والأرباح، ... الخ".

وغالبا ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير طبيعي للأسعار.

ولقد هذا التعريف بين الغالبية من علماء المالية،والاقتصاد حتى وعامة الناس ولكن الحقيقة أن كلمة التضخم تعني معاني ومفاهيم كثيرة منها:

أ- **التضخم في الأسعار**:عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي، وغير مألوف.

1- غازي حسين عناية، التضخم المالي،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية2000 ص9.

2- غازي حسيب عناية،نفس المرجع، ص ص 10، 11.

ب- التضخم في الدخلعندما ترتفع الدخول النقدية للأفر اد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف،ومنها التضخم في الأجور والأرباح.

ج- التضخم في العملية:ويشمل كل زيادة كبيرة، ومستمرة في النقود المتداولة في السوق.

د- التضخم في التكاليف:ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسو اق السلع والخدمات.

ونظرا للاهتمام الكبير للاقتصاديين بهذه الظاهرة اجتهد كل واحد من هؤلاء في صياغة تعريف خاص بها بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق من حيث المضمون والأبعاد،لذلك لا نجد اتفاقا بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم يلقى بقو لا عاما في الفكر الاقتصادي[1].

يعتبر تعريف "إيمايل جيمس"هو التعريف الأشمل والأدق حيث يعرفه بأنه"حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي والتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[2].

1- بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسة النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون، الجزائر، ط3، 2008، ص 140.

2- بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص142.

المطلب الثاني: التحليل الفكري للتضخم

لقد كان التحليل الفكري للتضخم مبني على التحليل الفكري الكلاسيكي للتضخم والتحليل المدرسي للتضخم.

1- التحليل الفكري الكلاسيكي للتضخم:

لقد استعان الفكر الكلاسيكي بالعوامل الكمية النقدية في تحليله هذا،باعتبار أن العامل الكمي يشكل أحد العوامل الهامة التي يستعان بها في تفسير الظواهر التضخمية،وعلى رأسها التضخمات في الأسعار،وذلك كأحد العوامل التي تؤثر بحد ذاتها على الحركات العامة لمعدلات الأسعار.

وقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها بأنها السلع الأخرى،باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن،حيث تخضع للعوامل والقوى التي تؤثر في تحديد هذه السلع،ومنها العوامل المتصلة بالعرض والطلب،حيث أن التغيرات الحاصلة في قيمة النقود إنما ترجع إلى تغيرات تلك العوامل المتصلة بالطلب والعرض بالأسواق، فقد تتحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب،أو التغير الحاصل في العرض أو بالتغير الحاصل في كليهما.

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود،ومن ثم في تحديد هذه القيمة،ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في

تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها،وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

فلقد كانت النظرية الكمية النقدية محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة،وتحليل هذه الظواهر وتفسير نشوئها ومنها:الظواهر التضخمية، و ارتفاعات الأسعار وتنقل الثروات،وتوزيعها وغيرها من الآثار والظواهر الاقتصادية[1].

فمن الفروض و الدعائم التي ارتكزت عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية، ومنها ارتفاعات الأسعار أن[2]:

1- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار وبمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية، وبنفس النسبة.

2- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار.

3- تتناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها.

4- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض.

5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

1- بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص143.

2- غازي حسيب عناية،نفس المرجع،ص ص 27،30.

تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل ثلاث رئيسية تؤثر في الأسعار هي:

1) كمية النقد.

2) سرعة التداول النقدي.

3) كمية المبادلات.

تمثل النظرية الكمية في النقود العمود الثالث في البناء المنطقي لنموذج الفكر الكلاسيكي فمن خلال هذه النظرية يمكن الفصل نهائيا بين التغيرات المتباعدة في الأجور النقدية من جهة، والتغيرات المرافقة لها على مستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعزل هذه التغيرات نهائيا من أن تكون ذات تأثير على المستوى العام للأسعار[1].

النظرية الكمية كنظرية في الأسعار:

من بين مختلف الوظائف التي يمكن للنقود أن تؤديها في الاقتصاد،ركز الكلاسيك بشكل خاص على الدور الذي يمكن للنقود أن تلعبه كواسطة للتبادل،أي باعتبارها أداة تسهل المعاملات،وتساعد على تضييق الفجوة الزمنية في المبادلات القائمة على المقايضة إلا أنه وعلى الرغم من تضييق الكلاسيك للدور الذي تلعبه النقود وحصره فقط في المعاملات،إلا أن هذا الأمر يستثير سؤالا يحتاج إلى جواب.

1- أسامة بشير الدباغ،البطالة والتضخم،المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، المملكة الأردنية،عمان،وسط البلد،شارع الملك حسين،الطبعة العربية الأولى، 2007، ص 57.

مثال:ماذا سيكون عليه ثمن الطن من الفحم أو الطن من القمح،أو الطن من غيرها من السلع؟هل يساوي هذا الثمن(50) دينارا للطن أو يساوي(150) دينار للطن من السلعة الأولى؟وهل هذا الثمن يساوي(100) دينار للطن،أم يساوي(300) دينار للطن من السلعة الثانية؟

إن الإجابة التي يقدمها الكلاسيك عن هذه الأسئلة،والمتعلقة بالمستويات المطلقة للأسعار، تستند إلى الكمية المعروضة من النقود في التداول، وبالتحديد تستند إلى ما يعرف "بالنظرية الكمية في النقود" (The quantity theory of money)والتي تفيد بأن الكمية المتداولة من النقود في الاقتصاد هي المحدد الرئيسي للمستوى المطلق للأسعار،وأن تغير هذه الكمية، بالزيادة أو بالنقص سيؤدي إلى تغير الأسعار بنفس النسبة تماما،والحقيقة أن هذه المقولة الكلاسيكية تستند إلى مجموعة من الفروض التي يمكن لنا توضيحها وإظهار دلالتها التحليلية فيما يلي من فقرات،ولعل أنسب بداية لهذا الغرض هي المتطابقة التعريفية التالية[1]:

1- أسامة بشير الدباغ،مرجع سابق،ص ص 58،59.

2- التحليل الفكري المدرسي للتضخم:

لقد ارتبط الفكر المدرسي الاقتصادي في كثير من بحوثه،ودراساته بمسألة تحديد ماهية التضخم،وتحليله نظريا،وتفسير تأثيراته في حركة المتغيرات الاقتصادية،ومنهاحركة تغيرات الأسعار.

إن نظرة موضوعية الظواهر التضخمية التي تشكل أزمات إنتاجية تعبر عن هوة الخلل في التوازن بين بعض العلاقات الاقتصادية:كعلاقات العرض والطلب،وسواء بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو الآخذة بالنمو تقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على التحليل المدرسي في الفكر الاقتصادي المعاصر للظواهر التضخمية،حيث يتنازع في هذا التحليل مدرستان فكريتان تضمنها النوعين التاليين:

أ- تحليل المدرسة النقدية للتضخم:

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهبا نقديا،على اعتبار أن التضخم في حد ذاته ظاهرة نقدية صرفة،تعود في أسبابها،ونشأتها إلى عوامل نقدية،ومالية بحتة،وترى المدرسة النقدية أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية بصورة أكبر من الزيادة في العروض السلعية،مما يقود بالتالي إلى زيادة في الأسعار،فالمدرسة النقدية في تحليلها للتضخم تنحوا منحى

المدرسة الكمية الكلاسيكية في تحليلها،وتفسيرها للتضخم وبأنه ظاهرة سببها إجراءات نقدية صرفة.

ويتلخص المضمون الفكري النقدي:في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة سببها عوامل نقدية صرفة، وأثرها المباشر الارتفاعات التضخمية في الأسعار وتقتضي معالجتها التأثير في تلك العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي،وتقليل حجم المتداول من النقد في الأسواق وبعبارة أخرى التأثير في حجم الطلب الكلي بالتقليل من الفوائد النقدية،ومن ثم إيقاف العوامل النقدية الحافزة للطلب الكلي على الارتفاع[1].

وبناء على هذا التحليل فإن المدرسة النقدية تعرف التضخم:"بأنه كل زيادة في الكمية النقدية تؤدي إلى زيادة في الأسعار"[2].

ب- تحليل المدرسة العينية للتضخم:

على العكس من المدرسة النقدية،فإن المدرسة العينية تذهب في تفسيرها للتضخم مذهبا عينيا هيكليا،على اعتبار أن التضخم ظاهرة هيكلية اقتصادية،وليست ظاهرة نقدية صرفة.وترى المدرسة العينية أن التضخم لا يعني الزيادة في كمية النقد المتداول،ويذكر لنا التاريخ حالات عديدة لم تقترن تضخمات الأسعار فيها بالزيادات النقدية،وكذلك فإن

1- غازي حسيب عناية،نفس المرجع،ص 49.

2- غازي حسيب عناية،نفس المرجع،ص 50.

التضخم المالي قد يعتبر ظاهرة صعبة يعتد بها في زيادة الإنتاج واستحداث النمو الاقتصادي المنشود.

ومن هنا فإن التحليل الفكري للتضخم يجب ألا يستند أساسا إلى عوامل نقدية بقدر ما يستند إلى عوامل هيكلية وبنيانيه يستعان بها في التحليل الكلي للهيكل الاقتصادي بما في ذلك طبيعة العلاقات الاقتصادية في الداخل والخارج.

وبناء على هذا التحليل فإن المدرسة العينية تعرف التضخم:"بأنه كل زيادة في الأسعار نتيجة عدم كفاية العرض من السلع".

ويتسم هذا التعريف بخصائص هي:

1- أن التضخم الاقتصادي هو تضخم في الأسعار كظاهرة من ظواهر التضخم وليس كسبب له.

2- إن التضخم الاقتصادي لا يعود لأسباب نقديةوإنما لأسباب عينية تتمثل في عدم كفاية المعروض السلعي.

3- إن التضخم الاقتصادي يعبر عن الخلل في التوازن ما بين فوائد الطلب الكلي النقدي،وفوائد العرض الكلي السلعي،على اعتبار أن التضخم ليس سوى أثر من آثار انعدام التوازن ما بين الطلب والعرض.

4- إن التضخم الاقتصادي ولو أنه يعبر عن الارتفاعات التضخمية في الأسعار،إلا أن ارتفاعات الأسعار تلك تعتبر أثر من آثار التضخم وليس التضخم ذاته[1].

ثانيا: التحليل الكينزي للتضخم

يمكن أن نطلق على التحليل الكينزي نظرية فائض القيمة،كما يمكن إدراج هذه النظرية ضمن النظرية التقليدية لأنها تعتبر كنقد لهذه النظرية فقد أثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود أخفقت في تشخيص أسباب الكساد العظيم كما اعتبر الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي خاطئة تماما،ورفض أن يتم انتهاجها لحل مشكلة الكساد التي مست العالم في تلك الفترة وعند "كينز" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي الطلب الكلي الفعال.

وينقسم التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم إلى مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى:

يفترض كينز في هذه المرحلة أن تكون كل الموارد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي غير مسجلة،وهنا مثلا عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول[2].

1- غازي حسيب عناية،نفس المرجع،ص 54،51.

2- نبيل الروبي،التضخم في الاقتصاديات المتخلفة،مؤسسة الثقافة الجامعية،بدون سنة نشر،ص38

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تكون الطاقات الإنتاجية قد بلغت الحد الأقصى من تشغيلها،وبذلك فهي تسمى بمرحلة التشغيل التام،بافتراض أي زيادة في الطلب الكلي لا يصاحبها أي زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر،ويدعى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني بفائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار.

ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب"القوة التضخمية": ويسمى "كينز" هذا التضخم "التضخم البحت"[1].

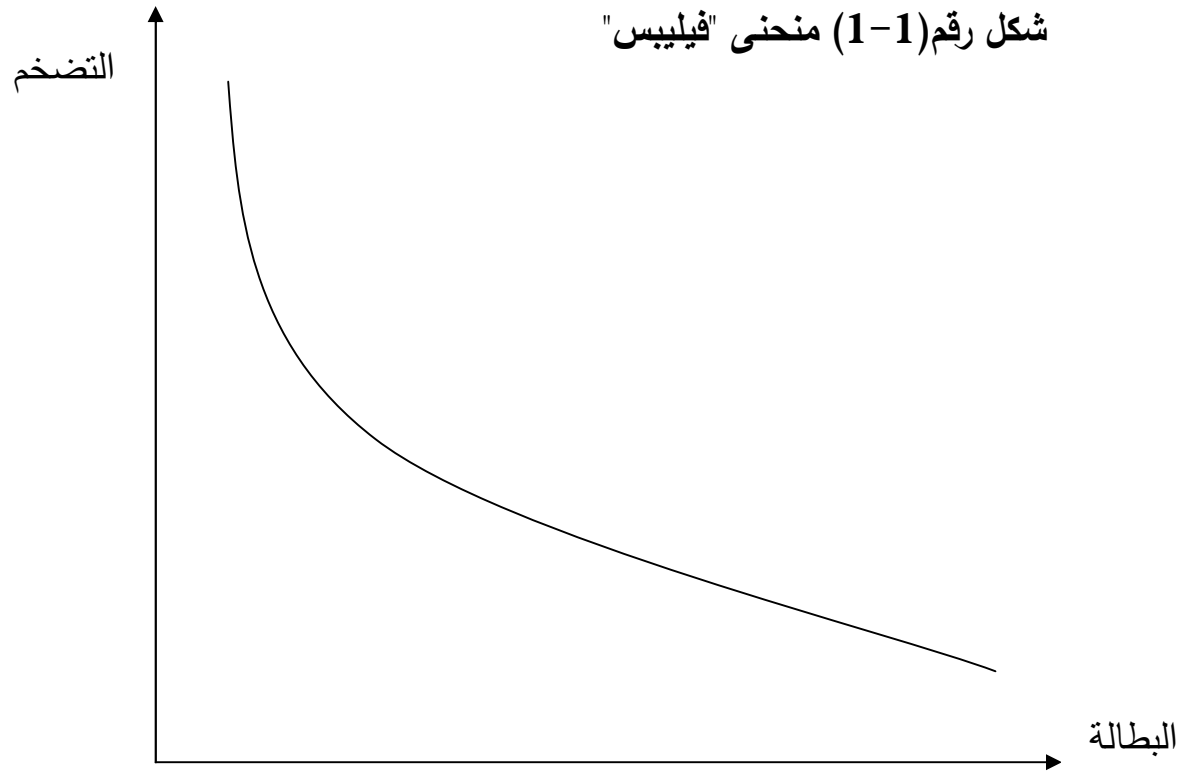
ثالثا: التضخم الناشئ عن دافع النفقة:

يتمحور هذا التحليل في أن ارتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي، يدفع النقابات العمالية إلى ممارسة ضغوطها على أرباب الأعمال والمطالبة برفع الأجور وفي دراسة لـ "فليبس"عن بريطانيا[2]،توصل إلى أن هناك علاقة تربط بين معدلات الأجر النقدي ومعدل تغير البطالة،وقام بصياغة هذا التحليل في منحناه المسمى منحى "فيليبس".

1- بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص 143.

2- بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص144، 14،عن تصرف.

شكل رقم(1-1) منحنى "فيليبس"



المصدر: بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص 117.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تعددت آراء الاقتصاديين حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تشير إلى خلق الطلب والبعض الآخر يرى أنها تكمن وراء العرض،ويرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم،لذا سنتناول هذه الآراء المختلفة فيما يلي:

أولا: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

يحدث التضخم عندما يتجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات العرض الكلي لها ويرجع هذا التحليل على الاقتصادي السويدي "فيكسل"والاقتصادي الإنجليزي "كينز"، في محاولة منهما لإعادة صياغة النظرية الكمية فقد قدم "كينز" صورة للتضخم بزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يتخذ بشكل حلقة حلزونية[1]،أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض هذا سيؤدي إلى زيادة في المستوى للأسعار التي ستدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثا عن زيادة الأرباح،فنتج عن هذه الزيادة حالتين وفي هذا الصدد نجد أن "كينز" قد فرق بين حالتين للاقتصاد:

الحالة الأولى:الاقتصاد في مرحلة التشغيل الجزئي: حيث تكون كل الموارد الإنتاجية غير مشغلة فبالتالي زيادة الطلب لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[2].

الحالة الثانية:الاقتصاد في مرحلة التشغيل التام حيث تكون كل الموارد الإنتاجية مشغلة ووصلت إلى أقصى حد لتشغيلها وعليه فإن زيادة الطلب لا يمكن امتصاصها عن طريق زيادة الإنتاج[3].

1- نبيل الروبية، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة،مؤسسة الثقافة الجامعية،ص 38.

2- إسماعيل عبد الرحمن،مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي،الجامعة الأردنية،جامعة الإسراء،1999،ص22.

3- إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 23.

ثانيا: تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية،كدفع أجور ومرتبات العاملين،والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

ثالثا: تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني:

إن الإفراط في إصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للتضخم

إن التعرف على تطور الأسعار والنقود والسلع خلال فترة زمنية معينة يعد السبب الرئيسي في قياس التضخم،وبغرض القيام بهذه العملية ظهرت عدة طرق لقياس ظاهرة التضخم فتعددت هذه الطرق واختلفت باختلاف الأفكار الاقتصادية حول تحديد الطريقة المثلى، ولذلك كان من الضروري أن نتطرق لهذه الطرق مع الشرح الواضح لها وهي ثلاث طرق من خلالها نبين كيفية قياس التضخم.

1- نبيل الروبي،مرجع سابق،ص 40.

المطلب الأول: قياس التضخم

أولا: طريقة الأرقام القياسية للأسعار.

تستخدم الأرقام القياسية لعرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية،كما يمكن اعتبار هذه الأخيرة أنها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار،حيث تعتمد الأرقام القياسية.

المقارنة بين سنتين أحدهما تعرف بنسبة الأساس وتتميز بالثبات وتنسب إليها التقلبات السعرية إليها[1]،وبنسبة أخرى هي نسبة المقارنة والتي يراد بها التعرف على معدل التضخم وهناك عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها:

-الرقم القياسي لأسعار القلة ويستخدم لقياس القوة الشرائية ومستوى المعيشة.

-الرقم القياسي لأسعار التجزئة لكونه يرتبط بالقوة الشرائية للمستهلكين كالأفراد.

-الرقم القياسي لنفقات المعيشة وهو أغلب الصيغ استخداما في فترات التضخم.

1- طريقة الناتج القومي (الطريقة الكلية):

حيث يدعى بالرقم القياسي العام للأسعار الذي يعبر عن أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة (سنة، خمس سنوات، عشر سنوات).

1- بن غربية بوعلام،التضخم في التربية الاقتصادية،حالة الاقتصاد الجزائري،فترة(67-52)؛رسالة ماجستير؛معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 1996،ص 20.

2) طريقة العينات:

وبموجب هذه الطريقة يتم اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات تكتسي أهمية اقتصادية في حياة المجتمع كأفراد أو كقطاعاتوتجري دراسة تطور أسعار ها خلال الفترة الزمنية المحددة؛وهناك نوعان:

أ- السعر القياسي البسيط:

خلال هذا السعر يتم تثبيت سنة الأساس وأخرى سنة المقارنة وتنسب سنة الأساس=100؛ثم تجري مقارنة السنوات التي بعدها بسنة الأساس على افتراض سنة الأساس=100 حسب المعدلات التالية:

(أسعار سنة المقارنة / أسعار سنة الأساس) × 100 [1]

وبجمع الأرقام القياسية للسلع موضوع المقارنة وبذلك يستخرج الوسط الحسابي وهو الرقم القياسي للمستوى العام للسلع التي يمكن دراستها.

وأهم الطرق الشهيرة المستخدمة لحساب الرقم القياسي للأسعار[2] هي:

1- إسماعيل محمود هاشم،مذكرة في النقود والبنوك،دار النهضة العربية بيروت،1988،ص 198.

2- صبحي تاورس قريصة،النقود والبنوك،دار النهضة العربية (بيروت)،1984،ص 15.

صيغة "لاسبير" Laspeyres:

يعتمد "لاسبير" على الكميات المنتجة من السلع المختارة في سنة الأساس كأوزان.

- **Pache "باش":**

يعتمد باش على الكميات المنتجة في سنة المقارنة كوسيلة للترجيح وهو المتوسط الهندسي لصيغتي "باش" و"لاسبير"[1]، صيغة Fisher "فيشر" بحيث:

P_1 : سعر السلعة سنة المقارنة P_1

P_2 : سعر السلعة سنة الأساس P_0

Q_0 : كمية السلعة لسنة الأساس Q_0

Q_1 : كمية السلعة لسنة المقارنة Q_1

L : طريقة "لاسبير"

P : طريقة "باش"

1- ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2000، ص ص 222،223.

F : طريقة "فيشر"

تعتبر هذه الأرقام هي أشهر الأرقام القياسية التي يتم اعتمادها فهناك أرقام أخرى كالمكمش الضمني والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

ثانيا: الفجوة التضخمية

عندما قام اللورد "كينز" بإصدار كتابه بعنوان "كيف تدفع الحرب"عام 1940م ابتدع الفجوة التضخمية التي تهدف إلى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار،وذلك بغرض تحديد ثغرة بين المناخ من المتاح من السلع والخدمات وبإمكانيةتوافقها مع القدرة الشر ائية وبالتالي إما يتم زيادة الحجم منها أو الحد من القدرة الشرائية للمستهلكين ونجد أن كل مدرسة قد تبنت معيار لتفسير التضخم على أساس الفجوة التضخمية يمكن تصنيفها كالآتي:

1) طريقة الفائض المعروض النقدي:

هي طريقة يتبعها صندوق النقد الدولي،فهي النقود الدخل الحقيقي المراد الاحتفاظ به في عرض النقود(السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (الدخل المراد الاحتفاظ به شكل نقود) عند أسعار ثابتة وذلك خلال فترة زمنية معينة[1]،فإن الفجوة التضخمية:

1- مصطفى رشدي شيخة،الاقتصاد النقدي والمصرفي،دار المعارف الجامعية،الإسكندرية، ص 462،463.

حيث: ΔM تغير في عرض النقود

$\frac{M}{Y}$: الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

Y: الناتج القومي الإجمالي

ΔY: التغير في الناتج القومي الإجمالي

2) معامل الاستقرار النقدي:

ينطلق مفهومه من النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تعتمد على تغيير كل من الدخل أو الناتج الوطني والتغيير في الطلب على النقود وسرعة دورانها،ولا يتحقق الاستقرار النقدي إلا إذا تعادل معدل تغير في كمية النقود $\Delta M/M$ مع معدل التغير في مجموع الناتج القومي $\Delta Y/Y$.

ويصبح الفرق بينهما معدوما:

$$\Delta M /M = \Delta Y/Y$$

$$\Rightarrow \Delta M/M - \Delta Y/Y=B=0$$ [1]

بحيث $\Delta M/M$: معدل التغير في كمية النقود وهو جانب الطلب.

$\Delta Y/Y$: معدل التغير في مجموع الناتج الوطني وهو جانب العرض.

1- ضياء مجيد،مرجع سابق،ص ص 218 ، 219.

فعندما يساوي B صفر فإن هذا يعني أن هناك تساويا في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج الوطني مما يعني أن الأسعار مستقرة.

أما إذا كانت B > O فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

أما إذا كانت B < O فهذا يعني أن الأسعار في انخفاض مستمر[1].

ثالثا: فائض الطلب

وهو يستند على النظرية الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار،إذ أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع بالنفقات نحو الارتفاع مما ينتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي وبالتالي يصبح هناك تضخم حقيقي.

يتم قياس فائض الطلب من خلال المعادلة التالية:

حيث أن:

D: فائض الطلب الخام.

1- ناظم محمد نوري الشمري،النقود والمصارف،دار زهران للنشر والتوزيع،العراق،بدون سنة نشر،ص270.

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية

CG: الاستهلاك العام بالأسعار الثابتة

ΔS: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ومن هنا ازداد مجموع الإنفاق القوي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة،فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة لتحديد أنواع التضخم

فتعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها،على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات أو روابط بين هذه الأنواع،فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها،كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة ومرضية.

إن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم.

المعايير المحددة لأنواع التضخم:

1-تحكم الدولة في جهاز الأثمان.

2- تعدد القطاعات الاقتصادية.

3- مدى حدة الضغط التضخمي.

4- الظواهر الجغرافية والطبيعية.

5- اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.

6- مصدر الضغط التضخمي.

أولا: تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان،ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها،حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

أ- التضخم الطليق "المكشوف" الظاهر.

ب- التضخم المقيد "المكبوت".

ت- التضخم الكامن "الخفي[1].

1- غازي حسين عناية،مرجع سابق، ص 56، 57.

1) التضخم الطليق "المكشوف" الظاهر:يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور،والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة،وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات،أو التأثير فيها ووقفها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية،والتسارع في تضخمها وتراكمها،فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.

2) التضخم المكبوت "المقيد": ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد،فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية، والإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعها،ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي[1].

3) التضخم الكامن "الخفي": يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة، فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور في شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية[2].

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 57، 59.

2- نبيل الرؤى، مرجع سابق، ص 40.

ثانيا: تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة،فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج.

ويحلل العلامة الاقتصادية "كينز" أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

1) **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2) **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار،حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وآثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن (كينز) يفرق بين نوعين آخرين من التضخم.

1) **التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

2) **التضخم الداخلي:**ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار

في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك، وأسواق سلع الاستثمار[1].

ثالثا: مدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

1- تضخم جامح.

2- تضخم غير جامح "متوسط"

1- التضخم الجامح:وهو أشد أنواع التضخم آثاراوضررا على الاقتصاد القومي،حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف،بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها،فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم،مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة.

2- التضخم الغير جامح "المتوسط": وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار،ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح،حيث تكون آثار ه أقل خطورة على الاقتصاد القومي بحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 60، 61.

رابعا: الظواهر الجغرافية والطبيعية:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام،أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل:

أ- التضخم الطبيعي "الاستثنائي".

ب- التضخم الحركي "الدوري".

1- التضخم الطبيعي الاستثنائي: وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة: كالتضخم الحاصل نتيجة الزلزال والبراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض،أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية أو بسبب الفيضانات،والأعاصير أو بسبب الحروب.فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافز ا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية،واستفحالها بفضل العوامل الأخرى ففي أثناء الحروب يمر الاقتصاد بمراحل ثلاثة هي:

-أ فترة الاستعداد الحربي.

ب- فترة الحرب نفسها.

ج- فترة ما بعد الحرب.

2) التضخم الحركي "الدوري": وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة،كالأزمات الاقتصادية المتجددة،ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

خامسا: اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية:

فطبيعة القوى التضخمية تتمثل بخاصية واحدة ومتشابهة مهما تعددت النظم الاقتصادية و الاجتماعية،فاختلال التناسب والتوازن ما بين العرض والطلب هو سبب ظهور هذه الاتجاهات النظمية كمؤشر من مؤشرات شدة الضغط التضخمي المتفشي،فيمكن تقسيم التضخم في الأنظمة الاشتراكية إلى[1]:

1-التضخم المبدئي.

2-التضخم الكامل.

1) التضخم المبدئي: يتمثل التضخم المبدئي في انخفاض قيمة الزيادة في الطلب(الفجوة التضخمية) عن المخزون السلعي.

2) التضخم الكامل: يتمثل في تعادل قيمة الزيادة في الطلب أو زيادتها عن المخزون السلعي.

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 63 – 65.

وينقسم التضخم في البلدان الاشتراكية بناء على طبيعة الأسواق إلى:

أ- التضخم في الأرصدة النقدية.

ب- التضخم في النقود المصرفية.

سادسا: الضغط التضخمي:

يمكن أن يقسم التضخم بالنسبة لهذا المعيار إلى:

1: تضخم الطلب أو"التضخم الناشئ عن جذب الطلب":وهو"زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت"،بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار.

2: تضخم التكاليف:وهو ما يعبر عنه (بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف) أو تضخم النفقاتيفشأ هذا النو ع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف(عوالم) الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة[1].

3: التضخم الذاتي: ترجع إلى ارتفاع معدلات الأجور،وليس لعوامل فائض الطلب بحيث ترتفع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية، فتكون هناك

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 67، 74.

فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور وبين الكفاءات الإنتاجية،مما يترتب عليه ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور.

ولقد سمى (بيجو)هذا النوع من التضخم(بالتضخم الزاحف)وعرّفه:(بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من اطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة الإنتاجية)[1].

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التضخم

للتضخم آثار اجتماعية وآثار اقتصادية وهي كالآتي:

1- الآثار الاجتماعية:

- تفويضه للطبقة المتوسطة من خلال ابتلاعه مدخرات هذه الفئة (الطبقة) التي تضيع في محاولات عابثة للحاق بارتفاع الأسعار، والذي يظن أفرادها أنه ارتفاع محدد.

- يسهم التضخم اجتماعيا في تغيير وقلب المعايير والقيم السائدة في المجتمع، إذ نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية حقيقية.

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 78.

– تدهور قيمة العلم والعلماء وتعاظم شأن المال إلى الحد الذي تصور فيه من يملك مالا أنه قادر على شراء من يحمل علما.

– التضخم بما يحدثه من تدهور للقوة الشرائية للنقود وعجز في ميزان المدفوعات،يؤدي إلى عجز الدولة عن خلق فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة وتطوير قطاع الإنتاج،وتركز الخزينة في القطاع الحكومي وربطهم على درجات ومرتبات ثابتة بعلاوات دورية جامدة هي أدنى الدخول.

– يرتبط بنفس هذا الأثر ظاهرتا الجريمة والتطرف، فالكثير من خريجي الجامعات في مصر وغيرها لا يجدون عملا قبل ست سنوات من تخرجهم[1].

وقد أكدت بعض الدراسات أن البطالة الصريحة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا فقد وصلت إلى معدل 400 ألف متعطل كل خمس سنوات.

وبالجملة فإن البطالة المتراكمة في مصر حاليا هي 32%،والأخطر من ذلك أنه بسبب المستوى المرتفع للاستهلاك العائد من الخارج ينبهر به الآخرون ويحاولن تقليده بالسعي للهجرة أو للعمل في الخارج،ومن ثم فإن ترسيخ الإحساس بأن تحسين مستوى المعيشة يتحقق في الخارج وليس داخل الوطن يعمل على المزيد من الاغتراب واللامبالاة والسلبية والأنانية والفردية.

1– محمد حلمي الطوائي،دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي،دار الفكر الجامعي،20 شارع سوتير،الإسكندرية، الطبعة الأولى،سنة 2007، ص ص 106، 107.

2- الآثار الاقتصادية:

أ- التضخم وتأثيره السلبي على الادخار:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار،وبالتالي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود والأفراد لا يستطيعون ضغط استهلاكهم إلا بصعوبة ومن ثم عندما ترتفع أسعار السلع فإن أول ما يتأثر ليس الجزء من الدخل الذي يوجه إلى الاستهلاك.

في حالة التضخم الجامح،فإن الأفراد لا يثقون في النقود ويسارعون إلى التخلص منها،وهذا يؤدي إلى تدمير المدخرات القومية[1].

ب- التضخم وتأثيره السلبي على الاستثمارات:

يؤدي التضخم إلى توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا غير سليم أي في غير فائدة المجتمع الطويلة الأجل،فمن ناحية يشجع التضخم إلى اتجاه الأفراد والمشروعات إلى تكوين المخزون من السلع ترقبا لارتفاع مقبل في الأسعار،كما يشجع بصفة عامة أعمال المضاربات وهي ليست توظيفات منتجة.

1- محمد حلمي الطوابي، مرجع سابق، ص 109.

ج- التضخم وتأثيره على ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم إلى عجز ميزان المدفوعات وذلك للنقص الذي يسببه في حصيلة الصادرات،بسبب ارتفاع أثمان حاصلات الصادرات على أثر ارتفاع الأسعار مما يقلل من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

كما أن الواردات تميل إلى الزيادة لسد النقص المعروض من السلع في السوق الداخلية ومع تفاقم عجز ميزان المدفوعات واستمراره تضطر الدولة إلى خفض قيمة عملتها بحثا عن العودة إلى التوازن في الميزان التجاري.

د- التضخم وتأثيره السلبي على توزيع الدخول:

يؤدي ارتفاع الأسعار المصاحب للتضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثورة في صالح أصحب الدخول المرنة،وهي الدخول التي تنجم بصفة أساسية من الأرباح وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة أو التي تتغير ببطء خاصة الأجور والمهايا،الأمر الذي يريد من حدة التفاوت بين الفئات والطبقات الاجتماعية[1].

المبحث الثالث: السياسة النقدية والمالية لمعالجة التضخم

حتى وإن تعددت تعار يف السياسية النقدية فهي تتفق جميعها على السياسة النقدية تعتبر أداة من الأدوات المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- محمد حلمي الطوابي،مرجع سابق،ص 109،111.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

– السياسة النقدية:هي كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

– يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كأداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

– نقصد بالسياسة النقدية: مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما تتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة.

– السياسة النقدية: هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور كمية ونمو تكلفة النقود سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة[1].

– المقصود بالسياسة النقدية:هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة والمحافظة على استمرار المستوى العام للأسعار.

1– خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي،النقودالبنوك التجار ية،البنوك الإسلامية،السياسة النقدية،الأسواق المالية، دار الجامعة الجديدة، 38 – 40 ش سوتير الأزاريطة، الإسكندرية، ص ص 295، 296.

– يتضح لنا من هذه التعاريف أن السياسة النقدية: تعبر عن مجموعة الإجراءات التي تسمح للدولة بالتحكم في كمية النقود،فيمكنها إحداث توسع نقدي في أوقات الكساد بتخفيض معدل الفائدة وتنشيط الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي،والعكس في حالة التضخم حيث تلتزم الحكومة بسياسة نقدية تقشفية، فيقل العرض النقدي ويرتفع معدل الفائدة ليقل بذلك الاستثمار ومنه الطلب الكلي وبذلك تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (سياسة المالية، سياسة الميزانية، سياسة الأجور، سياسة سعر الصرف).

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات من خلال تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهدافها السابقة في إطار السياسة الاقتصادية المطبقة وتنقسم هذه إلى قسمين:

1- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان (القروض)في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال (القروض) والتأثير على مستوى السيولة البنكية،من أجل إحداث تغيير في كمية النقود

المتداولة إجمالا ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من معدل الخصم،سياسة السوق المفتوحة[1].

أ- سياسة معدل الخصم (معدل إعادة الخصم):

نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له،فتحديد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية.

فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها وذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها وبالعكس إذا قام البنك المركزي برفع معدل الخصم فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها وأن ترفع من كلفة هذه القروض،فيحجم العملاء على طلب العروض وهكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم لأن هذا التغيير يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية.

1- خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص 299.

ب- سياسة السوق المفتوحة:

تتجسد في تدخل البنك المركزي السندات الحكومية،فإذا رغب البنك المركزي في الزيادة في مقادير النقود المتداولة تراه يتقدم للسوق فيشتر ي القيم الحكومية ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها وهذا ما يقوم به البنك المركزي في فترات الانكماش،حيث يحاول أن يحدث نوعا من الإنعاش الاقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري، الشيء الذي يساعد البنوك على سيولة إضافية والقيام بفرض الاقتصاد الوطني[1].

أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة (فترة التضخم)،فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق كبائع للسندات،الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية،فينقص حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنوك فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى تغيير حجم النقود وتغيير حجم القروض،وقد تهدف من الناحية التمويلية قيام البنك المركزي بقرض الخزينة العمومية من طرف البنك المركزي يعتبر إحدى وسائل الإقراض التي قدمها هذا الأخير إلى الخزينة العمومية.

2- الأدوات المباشرة السياسية النقدية:

تنقسم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى قسمين:

1- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 302.

أ- الأدوات الكمية المباشرة:

استعملت الحكومات عدة إجراءات مباشرة ذات طابع كمي تهدف إلى مراقبة حجم القروض، وتتعلق هذه التقنيات بتحديد مختلف الحصص البنكية وشروط استعمال تسهيلات البنك المركزي والاحتياطات الإجبارية.

- **تحديد الحصص البنكية:** يمكن لأجهزة الإشراف على القروض أن تتحكم في سيولة البنوك عن طريق إجبارها على احترام بعض الحصص البنكية،وهي عبارة عن معدلات بين بعض العناصر المكونة لصول ميزانياتها وبعض العناصر المكونة لخصومها وهكذا تؤدي قرارات الرفع أو التخفيض من الحصص البنكية على النقص أو الزيادة في مقادير العملة المتداولة وفي سيولة البنوك[1].

- **الاحتياطات الإجبارية:** يعتبر من أحدث التقنيات المستعملة لمراقبة سيولة البنك وأكثرها بفاعلية وتعلق الأمر بقرار من البنك المركزي وأجهزة الإشراف البنكي، يقتضي بإجبار البنوك التجارية على ترك قسط من ودائعهم في حساب دائن لدى البنك المركزي.

ففي مراحل التضخم والتي تتسم بتضاعف القروض، يقوم البنك المركزي برفع مستوى معدل الاحتياطات الإجبارية الشيء الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتخفيض سنة السيولة.

1- خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص ص 303 – 304.

ب- الأدوات المباشرة النوعية:

أخذت البنوك المركزية تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي بعدما ظهر لها أن نتائج الإجراءات الكمية نتائج شمولية تمس كل القطاعات الاقتصادية.

- **سياسة القروض:** عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهيةفتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها، أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي وتشيع فيها الظواهر التضخمية تقدم الدولة علو وضع سياسة تأطيرية قسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة.

- **السياسة الانتقائية للقروض:**تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات وهكذا تتخذ هذه عدة أشكال[1]:

- إقرار معدل إعادة خصم مفصل.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.

1- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 305، 306.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.

- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

* خلاصة لما سبق ذكره أن الحديث عن السياسة النقدية كان وما يزال يؤدي إلى نقاش حاد حول مدى فعالية هذه السياسة بالمقارنة إلى سياسات أخرى وخاصة السياسة المالية العامة، إذ كانت السياسة الوحيدة التي تتبعها الحكومات الرأسمالية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كانت البنوك المركزية تستعمل تقنيات السوق المفتوح، وتغييرات معدل خصم للتحكم في السيولة النقدية وفي تطور الأسعار والحركة الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: مفهوم السياسة المالية

إن السياسة المالية تعتبر العنصر الأساسي للسياسة الاقتصادية العامة للدولة وتحتل موقعها هاما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق مختلف أهداف الاقتصاد الوطني حيث تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة أخرى.

1- خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص ص 307، 308.

إن السياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي.

- **التعريف الأول:**السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة لإير ادات الدولة من الضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة التي تجمعها معا ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي[1].

- **التعريف الثاني:** هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقدير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات وواضح أن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي[2].

- **التعريف الثالث:** السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذلك تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد

1- عياسي نصيرة،تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة المدية،2004-2005،ص68.

2- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 323.

الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1].

ومن خلال هذا التعريف نجد أنه يعتبر أكثر وضوحا وشمولية من التعاريف السابقة للسياسة المالية لأنه ينطوي على جميع الجوانب التي تتعلق بالسياسة المالية.

ونستنتج من خلاله أن السياسة المالية هي دراسة لجميع النشاطات المالية للدولة، وهي مرتبطة كذلك بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة للتسيير الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من أجل الرفع من مستويات النشاط الاقتصادي وتحقيق استقراره.

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية هما:الأدوات التلقائية Automatic Instruments والأدوات المقصودة Discretionary ويقوم النوع الأول على تحقيق أهداف السياسة بطريقة تلقائية أو ذاتية وتسمى في العادة أوات أو ضوابط تلقائية.وتأتي العملية التلقائية هنا في كون هذه الأدوات تعمل دون الحاجة إلى تدخل من الحكومة،

1- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشآت المعارف، الإسكندرية،ص 21.

أما الأدوات المقصودة فتحتاج إلى التدخل الدائم من صانع القرار بحيث يقوم باستخدام ما يلزم لتغيير أوجه الإنفاق أو الإيرادات.

هذا وتشمل الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلي:

أ- نظام الضرائب التصاعدية:

وهي الضرائب التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه وبالتالي فهي تتراجع في حالات الركود وتتزايد في حالات الرواج مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف التي تمر بها البلاد.

ب- المدفوعات التحويلية:

وهذه عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات ويتم هنا مساعدة الفئات الأكثر احتياجا مما يساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع[1].

1- خالد واصف الوزني،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،الطبعة الثامنة،محكمة ومقيمة 2006،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،عمان،شارع الجمعية العلمية الملكية،مبنى الجامعة الأردنية الاستثمارية رقم 2،ص ص 324، 325.

ج- سياسة الدعم:

وخاصة في مجال الزراعة، وهذه تشمل دعم قطاع المزارعين خاصة عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بأنه عوامل خارجية، سواء من ناحية الطقس أو انخفاض مستوى الأسعار العالمية أو غيرها.

أما الأدوات المقصودة للسياسة المالية فهي تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة تهدف إلى الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات الأسعار والتوظيف والنمو وغيرها، وفي هذا السياق فإن الأدوات المقصودة تتدرج تحت أطر:

أ) برامج الأشغال العامة: وهذه عبارة عن مشروعات تهدف إلى تزويد خدمة عامة مثل إنارة الطرق أو مد المياه أو تنمية القرى،وتحتاج هذه المشاريع إلى توظيف العمالة، وبالتالي خلق فرص عمل مما يؤدي إلى مكافحة الركود وتحريك مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ب) مشروعات التوظيف العامة: وهذه عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل.

ج) تغير معدلات الضرائب: وتأتي هذه الأداة عندما يتوقع أن يكون هناك كساد مؤقت، مما يعني أن تخفيض معدلات الضرائب سيسمح بإنعاش الاقتصاد نتيجة لزيادة مستوى

الدخول بسبب خفض الضرائب، ويعتقد البعض أن هذه الأداة من الوسائل الناجعة لإعادة الاستقرار بشكل سريع نسبيا، نظرا لإمكانية الاستجابة الفورية للأفراد مع تغير دخولهم مما يساعد على حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد[1].

*** آلية عمل أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم:**

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية:

أولا: يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي المقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي ظل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

1- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز (Keynes) لدى حدوث الكساد الكبير Great Depresion في بريطانيا فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد.

1- خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 325، 326.

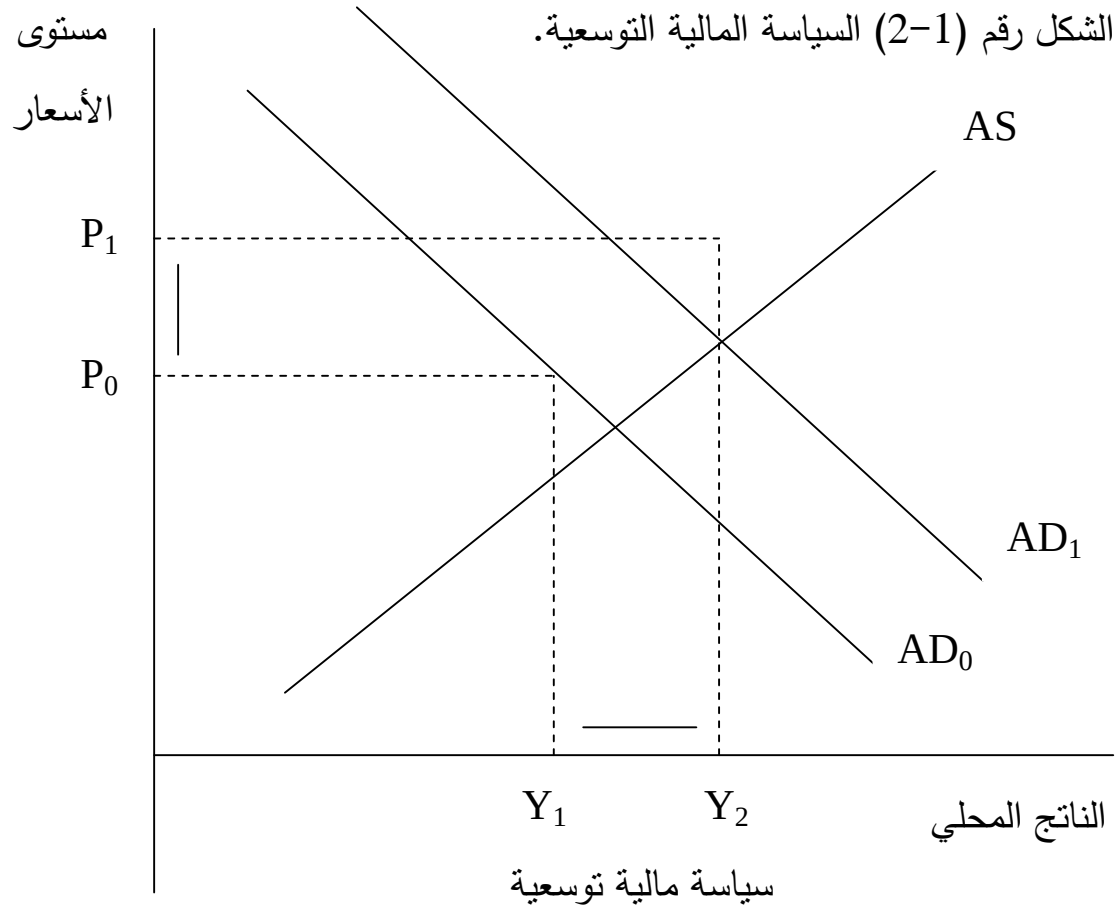
2- قد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في دوران عجلة الاقتصاد.

3- استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية وهذا ما يوضحه الشكل (2 – 1) حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي[1].

1- خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 327، 328.

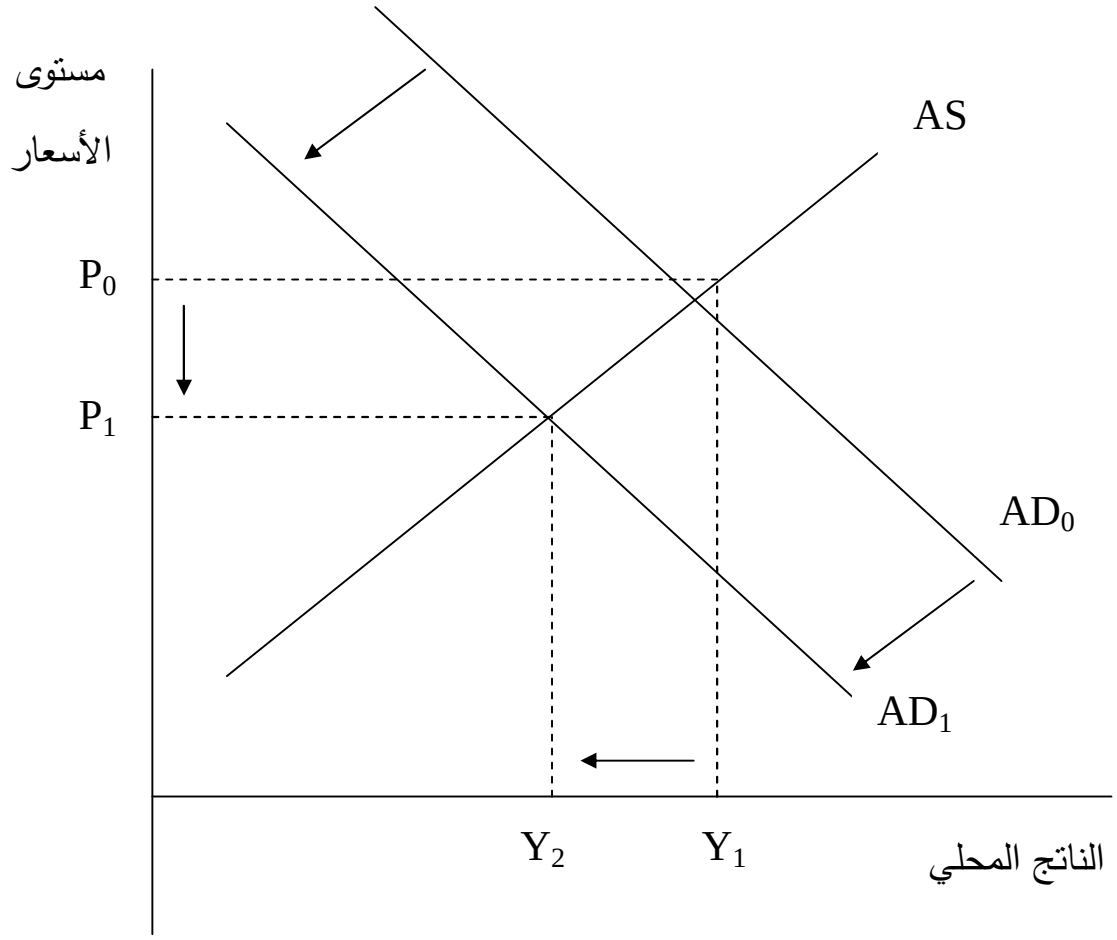
الشكل رقم (1-2) السياسة المالية التوسعية.



المصدر: خالد واصف الوزني،مرجع سابق،ص 328.

ثانيا:في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية وهذا ما نراه في الشكل رقم(1-3).

الشكل رقم (1-3) السياسة المالية الانكماشية.



المصدر: خالد واصف الوزني،مرجع سابق،ص 329.

إذن تتلخص السياسة المالية الانكماشية هنا على النحو التالي:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

2-رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

3- مزيج بين الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزداد الأسعار[1].

1- خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 329.

خلاصة الفصل:

في الأخير يتوصل إلى أن هناك جهودا معتبرة تبقى تبذلها الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لمحاربة ومكافحة ظاهرة التضخم الذي يتسبب للاقتصاد الوطني أضرار سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية وهذا باختلاف الأنواع التي تسود هذه الاقتصاديات، ونظرا للآثار التي يخلفها مما يهز بصورة الكيان الاقتصادي للدولة أمام العالم الخارجي، وبالتالي تقودنا هذه الحقيقة إلى وجوب التفكير والبحث عن حل لهذه المشكلة الاقتصادية التي تبقى آثارها تشوه الاقتصاد الوطني، وحتى تتمكن الدول من القضاء عليها لابد من خطة و اضحة تتمثل معالمها في السياسات المالية والنقدية الملائمة التي يجدر بالسلطات تبنيها.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وهذا من خلال تحسين قوتها ونشاطاتها الاقتصادية وجعل الظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي رفع الدخل الفردي.

ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي تزايد الاهتمام بالفكر التنموي لدى العديد من الاقتصاديين مما دفع بهم إلى إجراء دراسات وبحوث علمية من الجانب النظري والتطبيقي.

وللإيضاح أكثر سنحاول في هذا الفصل شرح موضوعنا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الخارجي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الداخلي.

المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي.

إن دراسة النمو الاقتصادي هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد خاصة في الدول النامية وهذا على خلفية انتقال اهتمام الاقتصاديين من مجرد تحديد مستويات المتغيرات الاقتصادية على المستوى التجميعي إلى دراسة العوامل المحددة لنمو هذه المتغيرات وعلى وجه الخصوص نمو الدخل الوطني.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المواضيع التي شغلت ولا تز ال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي،ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلائم ظروف الدول النامية،أين يقترن فيها النمو بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، وللنمو الاقتصادي عدة تعاريف نوجزها فيما يلي:

- النمو الاقتصادي يمكن تعريفه على أنه: « الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة».
- يمكن تعريف النمو: « بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج الوطني الإجمالي (حصة الفرد من الناتج الوطني)،أي الزيادة في السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة،والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي المعيشي المادي للفرد».[1]

[1]– مراد تهتان، أثر التطور على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط 2010، ص8.

- يعرفه الاقتصادي بونيه: « إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع تلقائية اقتصادية، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة».

- يعرفه هيرشمان: « النمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق».[1]

- يعرفه هوشيار معروف النمو الاقتصادي: « كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة،وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا كان أم خارجيا».

- ويعرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه: « الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي القدرات الدولية الإنتاجية للسلع والخدمات المبنية على التطورات التكنولوجية

[1]– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1999، ص40.

عبد القادر فار، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000–2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية 2012، ص120.

[2]– مراد تهتان، مرجع سابق، ص7.

[3] –عبد القادر فار،مرجع سابق، ص121.

خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وتحسين مستواهم المعيشي».[1]

- ويقصد بالنمو الاقتصادي: « حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي».[2]

***الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:**

يتفق معظم الاقتصاديين عند تناولهم لمفهوم النمو الاقتصادي الذي يعني على العموم التغير في مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية(الناتج الإجمالي،الدخل الوطني،الناتج الصناعي،مستوى الاستهلاك وغيرهم).

وفي هذا المعنى يعرف الاقتصادي الفرنسي (F.Perroux) النمو بأنه: « الزيادة المستمرة في أهم مؤشر اقتصادي وهو الناتج الخام».[3]

– اختلف الكتاب والاقتصاديون في تعريف التنمية الاقتصادية، ذلك أن عملية التنمية تنطوي على تطور شامل لكل جوانب النظام،فهي تقترن بنمو السكان وبتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج،وبتغير توزيع الإنفاق بين الاستهلاك والادخار،فبعض الاقتصاديين يعرفون التنمية انطلاقا مما تحققه من زيادة الدخل

[3]– عبد القادر فار، مرجع سابق، ص121.

الوطني والإنتاجية أو الاستهلاك،والبعض الأخر يعرفها على أنها إحداث تغيير وتحديد في الهيكل الاقتصادي للبلد. [1]

وللإلمام بمفهوم التنمية الاقتصادية يتطلب منا تقديم مجموعة من التعريفات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، سنحاول إبرازها في ما يلي:

تعريف التنمية الاقتصادية:

- يعريف "علي عطار" التنمية الاقتصادية بأنها: « تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه».[2]
- عرفها " كنيد ليبرجر" انطلاقا من معيار الدخل بأنها: « الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة ز منية معينة أتفق عليها أنها سنة،مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد».
- كما عرف التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية حضارية على أنها: « التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية تؤكد

[1]– مراد تهتان ، مرجع سابق، ص3.

[2]– علي عطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2005، ص103.

الارتباط بين المكافأة والجهد،ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية،وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والوطني».

- مما سبق يمكن تقديم مفهوم للتنمية الاقتصادية على أنها: « الزيادة المستمرة في الناتج الوطني مصحوبة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي تطرأ على مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،نتيجة إتباع سياسات معينة تهدف من خلالها الدولة إلى الخروج من حالة التخلف والوصول إلى درجة معينة من التقدم تساعد على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للأفراد».[1]

يسعى آخرون إلى التفرقة بين مفهومي "التنمية"و"النمو"،فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة،لكنه هناك فروق أساسية فيما بينهما،فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ،بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة.

- ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة،حيث تؤكد السيدة هيكس (Mrs Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة.

[1]– عبد القادر فار، مرجع سابق، ص ص127–128.

- كما يفرق (schumpeter) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة،بينما أن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان.
- ويؤكد البروفيسور (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها. [1]
- يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في الإنتاج والدخل الوطني،أما عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج وفي طريقة استخدامه وتوزيع عناصره بين القطاعات الاقتصادية المختلفة،وهي تعني تغيير شيء مع تحسينه باستخدام حدث أو إجراء إداري.

كما يرتبط النمو الاقتصادي بكيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل، وهو بالتالي يحقق من مشكلة الندرة، كما أن زيادة الدخل الوطني دون حدوث تغيرات بالبنيان الاقتصادي فإن هذه العملية تعتبر نمو اقتصادي، بينما إن صاحب هذه الزيادة تغير في الهيكل الاقتصادي اعتبرت العملية تنمية اقتصادية.

وإذا كانت التنمية تعتبر بشقيها الاقتصادي والاجتماعي المعيار الأساسي لتقييم انجازات أي نظام اقتصادي واجتماعي،فإن النمو الاقتصادي الذي تعبر عنه أرقام الدخل الوطني من خلال تطوره السنوي، هو الشرط الضروري لكل تنمية، وإن كان غير كاف.

[1]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– سياسات ونظريات وموضوعات–، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،السلط، الأردن2007، ص125.

فالنمو إذا تحقق لا يمكن أن يؤدي إلى تنمية إذا لم ترافقه إجراءات اجتماعية ملموسة لصالح أكثرية الناس،وبالمقابل فإن التنمية لا يمكن التفكير فيها بدون معدلات نمو معقولةوإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر بسيط فإن التنمية هو مؤشر مركبوإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر اقتصادي بحت،فإن التنمية هي مؤشر اقتصادي اجتماعي وسياسي،فلا نمو بدون تنمية. [1]

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

يعد تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي سنتطرق إلى الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أم تنمية،أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟.

وتوجد ثلاث معايير لقياس النمو أو التنمية وهي:

1- معايير الدخل.

2- معايير اجتماعية.

3- معايير هيكلية.

1- معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سوف نذكرها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

[1]– عزوز علي، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994–2004)، مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2006–2007، ص73.

1-1- الدخل القومي الكلي: يقترح ميد "Meade" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية،فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2-1- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس على الدخل الفعلي،فقد يكون لدى دولة ما موارد كامنة غنية، كما تتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني،في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[1]

3-1- معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المعيار أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، لكن بالنسبة للدول النامية فهي تواجه العديد من المشاكل والصعوبات في الحصول على أرقام صحيحة تمثل

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية 2003، ص88.

الدخل الحقيقي للفرد، وهناك إشكال آخر وهي هل نقسم الدخل القومي على جميع السكان أو تقسمه على السكان العاملين فقط.[1]

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج،ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة الصافية}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

- **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:**

عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ت- معدل نمو السكان.

وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي: $D = SP - R$

D: وهي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: هي معدل الادخار الصافي. (net saving)

P: إنتاجية رأس المال. (Produtivity of capital)

R: معدل نمو السكان السنوي. (Population growth)

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص89.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = [معدل الادخار الصافي×إنتاجية الاستثمار الجديدة] – معدل نمو السكان.

2- معايير الاجتماعية:

يقصد بها جميع المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع،أي مختلف الخدمات الصحية،الغذاء،التعليم،الثقافة.

2-1- المعايير الصحية:

لعل من المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

-عدد الوفيات لكل ألف من السكان،أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان،فارتفاع عدد الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد،أي متوسط عمر الفرد،فكلما زاد دل ذلك على درجة النمو الاقتصادي، التقدم.

- مؤشرات عديدة أخرى نذكر منها،عدد الأفراد لكل طبيب،عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

2-2- معايير تعليمية:

إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمارا – استثمارا بشريا- وليس استهلاكا وهذا الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواءاً للأفراد أو للمجتمع،ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

– نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

– نسبة المسجلين في التعليم الأساسي،الثانوي،والجامعي من أفراد المجتمع.

– نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي أوإلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

2-3- معايير التغذية:

إن أكبر ما تعانيه الدول المتخلفة أو النامية هي عدم قدرتها على توفير الغذاء الأساسي لسكانها،والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.[1]

2-4- معيار نوعية الحياة المادية:

هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- المعرفة بالقراءة والكتابة.
- مؤشر تعليمي للكبار.

2-5- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري):

[1]– بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006، ص21.

ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات: [1]

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين: معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل لمعدل بالقوة الشرائية.

3- المعايير الهيكلية:

تسعى الدول النامية إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة من خلال إحداث تغييرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع من أجل توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والمدينة.

وهذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو الاقتصادي،ولعل أهم هذه المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

[1]– بن قوية المختار، مرجع سابق، ص22.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وهذا الاتجاه يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل، وهذا كناتج لإسهامات الصناعة الجديدة.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

فحسب مختلف متغيراته، يقترح النمو الاقتصادي لإظهار عوامل الإنتاج الرئيسية حسب مختلف التركيبات،فهي ملزمة بضمان نمو ثابت ودعم المجمعات الاقتصادية الرئيسية في المدى الطويل.

وتوجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الاقتصادي لبلد ما والتي تتمثل في العمل، رأس المال، التقدم التقني.

1- العمل:

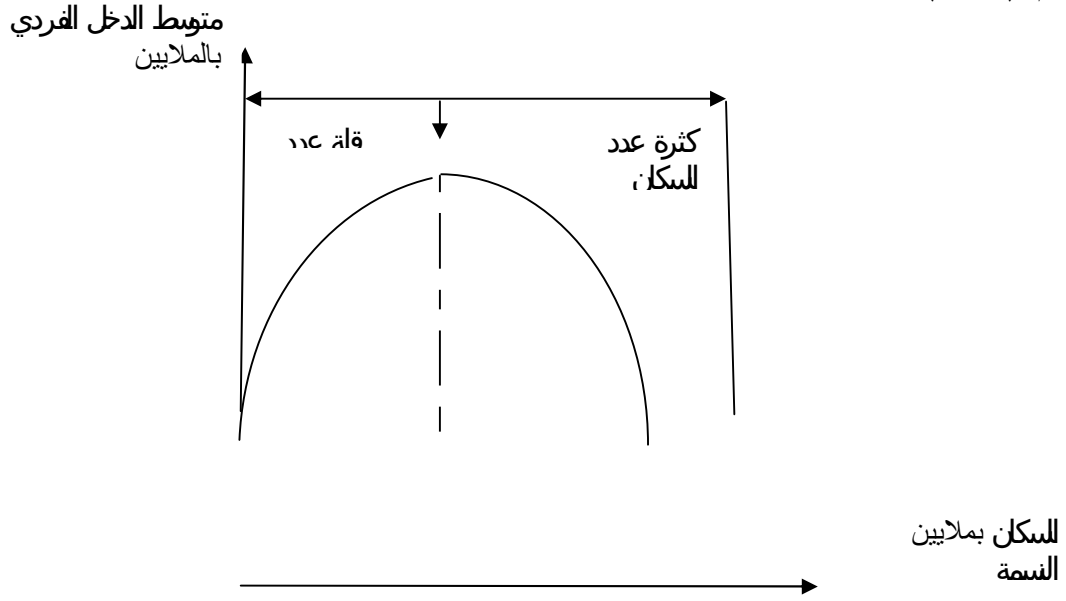
إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار والتجديد من جهة،والقدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة من جهة أخرى.

وبالتالي نجد أنفسنا أمام مشكلتين: المشكلة الأولى تتمثل في كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة وهذه تقاس بسهولة،أما المشكلة الثانية تتمثل في مهارة اليد العاملة وكثافتها ونمط تنظيميها وهي أكثر صعوبة لتنظيمها.

1-1- كمية العمل: إن الحديث عن حجم السكان ومدى مساهمته في قوة العمل من الأهمية،لأنه يؤثر في كمية أحد عناصر الإنتاج (العمل).

إذا كان إسهام الإضافات إلى عدد الأفراد العاملين في شتى فروع الإنتاج يرفع أويخفض من مستوى دخل الفرد،ومن الناحية النظرية فإنه يمكن تصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل،وبالتالي نستنتج من واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل أن ثمة حجما أمثلا للسكان كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): العلاقة بين السكان والدخل.



المصدر: عزوز علي، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2006-2007، ص58.

يوضح الشكل أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو السكان ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد معين وهو نقطة الذروة في الشكل رقم(2-1)التي تمثل الحجم الأمثل للسكان الذي يوافق معدل النمو الأمثل التي يشهدها اقتصاد ما من خلال نقص نصيب الفرد من

الدخل الوطني وهذا ما يفسر في الواقع الاقتصادي في السياسات السكانية التي تنتهجها. (1)

ويمكن حساب معدل الدخل الفردي الحقيقي كما يلي:

*معدل الدخل الفردي الحقيق (PIB/par tête) = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي PIBR/ عدد السكان(POP).

ويتم الحصول على الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي (PIBR) بقسمة الناتج الداخلي الخام على مستوى الأسعار.

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نجد:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.

ب- نسبة التعليم، المستوى الصحي، المهارة الفنية للعمل.

ت- كمية ونوعية التجهيزات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص57.

ث- درجة التنظيم، الإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل. [1]

ليس النمو تابعا فقط للقدرات الفردية المنشأة أو المنتجة، ولكن هو تابع كذلك لنمط التنظيم الجماعي على مستوى الوحدات الإنتاجية بارتباطها مع الوسائل المادية التي يتوفرون عليها، بالإضافة إلى تنسيق العمل وتخصيص الموارد مع تناسق وترابط الأعمال والوظائف على مستوى مراحل الإنتاج والتوزيع...الخ، وهو تابع كذلك للسلوك الخاص للمنتجين والاستقلالية المعطاة لكل شخص ولكل مجموعة، فهي مرتبطة. [2]

لكل نظام العلاقات البشرية،ويجب الأخذ بعين الاعتبار تركيبة هذا العامل (العمل)والمتمثلة في السن، الجنس،الفروع المشغولة (الصناعة، الفلاحة...) بالإضافة إلى فترة العمل ومستوى الأهلية.

2-رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغيرها،ولهذا يجب على المجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات...الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

---

[1]- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007، ص23.

[2]- تاج عبد الكريم، نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر 2002-2003، ص5.

أ- توقعات الأرباح.

ب- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إن ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي،حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار،لهذا أصبحت دراسة الاستثمار وعوامل زيادته لاسيما تخفيض سعر الفائدة وتخفيض سعر الضرائب على الأرباح وتحسين مناخ الاستثمار بصورة عامة من أهم المجالات للدراسات الاقتصادية. [1]

ويتم تقسيم رأس المال إلى نوعين:

2-1- رأس المال الإنتاجي: وهو عبارة عن الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

2-2- رأس المال الاجتماعي: هي عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات المياه ووسائل المواصلات وتساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية.

3-التكنولوجيا والتنظيم:

إن البحث عن أسباب النمو ترجع إلى التقدم التقني الذي بدوره يتبع التقدم العلمي وبجهد المبذول لإدراجه وإدماجه في مراحل الإنتاج والتوزيع.

كما يرجع التقدم التقني والعلمي بدوره إلى عاملين: أحدهما الذي يمكن فهمه بأكثر دقة "الاستثمار المادي القابل للقياس بالوحدات النقدية" وآخر صعب للفهم وغير قابل

[1]- عائشة مسلم، مرجع سابق، ص24.

للقياس: "القدرة على التجديد العلمي والتقني"،فهي تأخذ بعين الاعتبار فقط النمو الكمي، وتأثيرات عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال)، فيتمثل التقدم التقني في تغيرات ذات طابع تكنولوجي لطرق الإنتاج ولطبيعة السلع المنجزة التي تسمح إما بإنتاج أكثر مع نفس كميات المدخلاتوإما لحل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، وإما إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن،فالتقدم التقني بالخصوص عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، فهو يفرض في الواقع تغير في معاملات الإنتاج ولكن تغيرا معتبرا مناسبا لأنه يؤدي إلى تحسين وتطوير النظام الاقتصادي. [1]

ويعتبر التقدم التقني من أهم العوامل التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي،فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان لذلك فإن التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

4-الموارد الطبيعية (الأرض):

إن عامل الأرض من حيث المساحة والنوعية وما تخزنه من موارد باطنية له دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي،ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقة الإنتاجية في مختلف المجتمعات ومن ثم مستويات المعيشة،لأن هناك بلدان تفتقد جدا إلى المواد الأولية ومع ذلك فقد عرفت

[1]- تاج عبد الكريم، مرجع سابق، ص6.

ازدهارا اقتصاديا مرموقا وتوصلت إلى مستوى عال من الحياة، وعكس ذلك هناك بلدان غنية بالمو ارد الطبيعية لم تنطلق اقتصاديا،فالإنسان يشغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع،وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالضرورة ثابتة،فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

5-عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية،الاجتماعية،الثقافية والاقتصادية،فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من أهم متطلبات النمو الاقتصادي.[1]

[1]- عائشة مسلم، مرجع سابق، ص ص24-25.

المبحث الثاني: نظريات النمو الخارجي.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و(Ricardo) و(Malthus) و(Marx) وغيرهم،وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها: الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط،واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي،وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية سنتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة. [1]

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

1- آدم سميث(Adam Smith) (1776):

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر Smith بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقييم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو،ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل،والتخصص،وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

[1]–مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– سياسات ونظريات وموضوعات–، مرجع سابق، ص56.

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يولد وقرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية،ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد Smith أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار يعتمد على الادخار الناتج عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي وتخصص العمل، وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق فإذا زاد حجم السوق يصبح العمل أكثر تخصصا، وأن الأسواق المنظمة تؤدي إلى تحول المصالح الخاصة إلى مصالح اجتماعية.

كما يعتقد Smith بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية ولها حدود،لأنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج وينتهي تقدم المجتمعات بسببالمنافسة بين الر أسماليين التي تقلل من الأرباح.

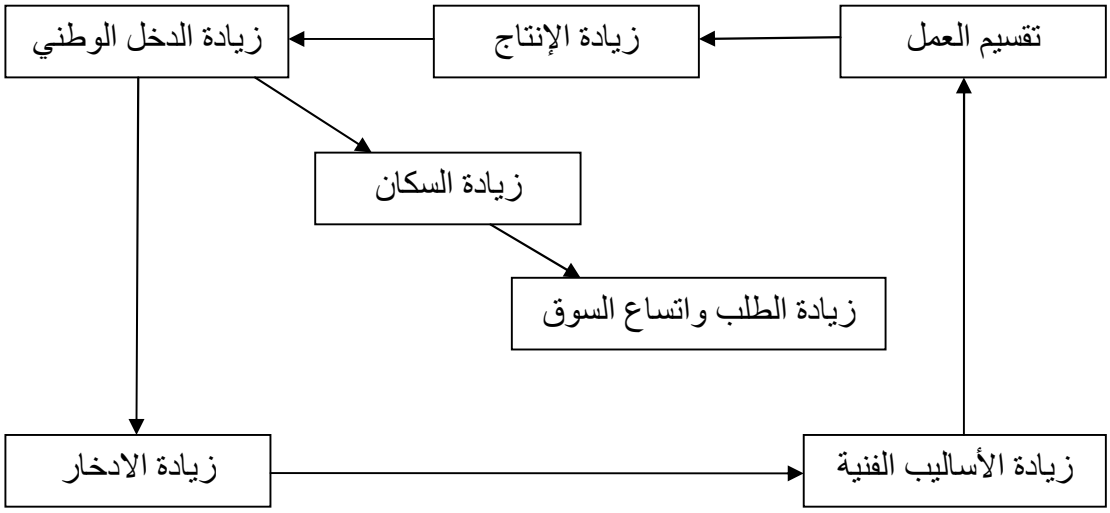
ولهذا فالركود الاقتصادي أمر حتمي، ذلك لأن إنتاج الأرض والعمل يمكن زيادته من حيث القيمة إما عن طريق زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية، وهذه الأخيرة تزداد بزيادة عدد العمال أو رأس المال.

ويؤكد Smith أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وهذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، وأن نموذج Smith يحركه رأس المال الناتج عن الأرباح الناجمة

عن النشاط الصناعي، كما أن الاستثمار يعتمد على معدل الربح وافترض Smith أن كل ادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات. [1]

ويمكن تلخيص تصورات آدم سميث في الشكل الموالي كما يلي:

الشكل رقم (2-2): تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي.



المصدر: عبد القادر فار، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011، ص141.

2-دافيد ريكاردو (1817) (David Ricardo):

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- سياسات ونظريات وموضوعات-، مرجع سابق، ص ص57-58.

تأثر ريكاردو [*] بكتابات "آدم سميث"،ثم مالبث أن أخذ في تشكيل أفكاره محاولا في النهاية وضع نظريته عن النمو الاقتصادي،وجعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي نظرا لدورها الهام في إمداد السكان المتزايد عددهم بالمواد الغذائية،وقد بنى "ريكاردو" أفكاره على نقطتين أساسيتين هما:

- نظرية "مالتوس" في السكان.
- قانون تناقص الغلة.

ونقطة البداية عند "دافيد ريكاردو" هي أن عنصر السكان يكون صغيرا مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، مما يجعل فرص الربح متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم في الميادين التي تتهيأ لهم مثل هذه الفرص خاصة في مجال الزراعة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي تزداد تراكمات رأس المال،وترتفع الأجور من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة،ما من شأنه زيادة النمو السكاني،مما يزيد من زيادة المنافسة على الأراضي الزراعية الخصبة،ومع زيادة السكان المتتالية فإن الأراضي ستشغل بالكامل خاصة الأراضي الأقل خصوبة،مما يؤدي إلى بروز ظاهرة تناقص الغلة وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية، وهذا ما يدفع بالعمال للمطالبة برفع أجورهم،وإذا ما نجحوا في ذلك فإن الأرباح ستنخفض وينقص تراكم رأس المال، ويقل الحافز على الاستثمارات الجديدة، وينخفض الطلب على اليد العاملة فتتجه الأجور نحو الانخفاض حتى تصل

[*] – يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية، وعرف بعد كتابته لمقالة عام 1815 أثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 أصدر كتابه الثاني عن الاقتصاد السياسي والضرائب.

إلى حد الكفاف، مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود ويصبح النمو بعدها عملية عسيرة. [1]

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات: العمال، الرأسماليون،الإقطاعيون،فحسب ريكاردو فإن الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي،لأنهم يقومون بالإنتاج في ورثائهم وتكمن أهمية الرأسمالي حسب ريكاردو في:

1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة تؤدي إلى توسيع رأس المال.

لا يملك العمال أي وسيلة إنتاجية بل يستخدمون تلك الوسائل المقدمة من الرأسماليين ويعتمد حجم قوة العمل على مستوى الأجور، ذلك أنه يوجد مستوى طبيعي للأجور الحقيقية.

والإقطاعيون هم الذين يملكون الأراضي فإنهم يقدمون الأرض وهي عنصر أساسي للعمل الفلاحي مقابل الريوع.

ويقسم "ريكاردو" الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام:

1-أرباح الرأسماليون.

[1]- عبد القادر علي فار، مرجع سابق، ص ص143 ،144.

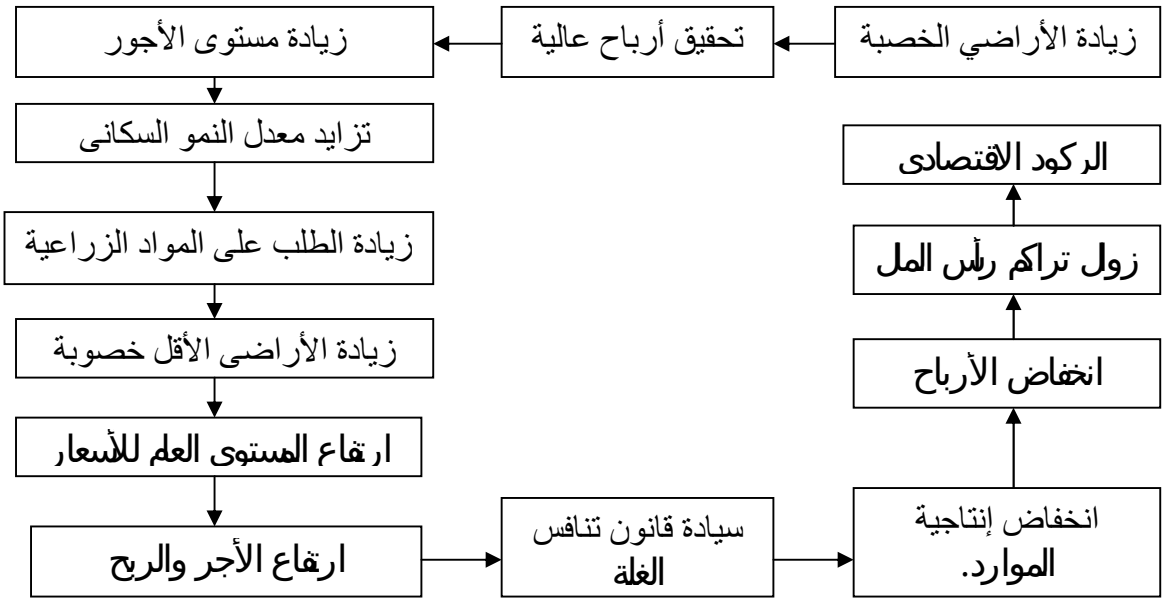
2-أجور العمال.

3-ريوع الإقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم الدخول فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وذلك بإعادة استخدام الأرباح في المجال الإنتاجي أي الزيادة في تكوين ر أس المال وبالتالي الاستثمار. [1]

ويمكن إيجاز تفسير دافيد ريكاردو لعملية النمو الاقتصادي في الشكل الموالي:

شكل (2-3): تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي.



المصدر: عبد القادر فار، مرجع سابق، ص144.

2- روبرت مالثوس (Robert Malthus): (1766-1836):

[1]- بن قوية المختار، مرجع سابق، ص35.

إن العديد من أفكار مالثوس تختلف عن أفكار الرواد الآخرين من المدرسة الكلاسيكية، ومن أبرز أفكاره هي نظريته في السكان والتي تؤكد بأن حجم السكان يتزايد بمعدلات تفوق معدلات زيادة إنتاج الغذاء، وإذا لم يتم تحديد السكان فإن المجاعة والفقر تمثل العقاب الطبيعي لهم،ولهذا يستنتج مالثوس بأنه يتعين أن لا يكون هناك معونة حكومية للفقراء، وعليه فإن نظرية مالثوس في السكان قد أعقت الأغنياء من المسؤولية عن الفقر والحرمان،وقد تأثر مالثوس في نظريته بفكرة تناقص الغلة التي تطورت من قبل "سميث ريكاردو" ثم قام مالثوس بتطوير نظرية تناقص العوائد في الزراعة، ويعتبر "مالثوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى "قانون ساي" (العرض يخلق الطلب المساوي له)،والذي رفضه "مالثوس"،وهذا القانون يترتب عليه فكرة التوازن التلقائي بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات وأشار مالثوس إلى أن هناك احتمال لحدوث إفراط في المدخرات ومن ثم قصور في الطلب الفعال واتجاه الدخل للانخفاض مما يجعل الزيادة المفرطة في الادخار عبئا على النمو الاقتصادي. [1]

ويرى "مالثوس" بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج، إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية،كما ركز على الادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين،والذي يمكن أن يقلل

[1]– مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن2008، ص147.

الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين الاقتراض، فيقترح "مالثوس" في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي. [1]

وقد حاول "مالثوس" أن يبحث أسباب الفقر وأرجعه إلى سلوك الإنسان وبين أن الفقر يعود إلى النمو السكاني،وهنا قدم نظريته في السكان والتي بين فيها أن السكان يميلون إلى التزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد الموارد الغذائية وإمكانيات تحقيق المستوى الأدنى للمعيشة،حيث يقول أن زيادة السكان تتم لأن بموجب متوالية هندسية (16-8-4-2-1)في حين تزيد الموارد الغذائية بمعدل نمو متواضع حيث تزيد بمتوالية عددية (5-4-3-2-1)بحيث نقصر الموارد عن مواجهة احتياجات السكان وهذا يهدد مستوى المعيشة بالانخفاض دون مستوى الكفاف وينتشر البؤس والفقر بالتالي. [2]

وفي هذه الحالة يؤكد "مالثوس" على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة السكان بدلا من زيادة رأس المال،وقد أعطى "مالثوس" حلا لذلك من خلال إنقاص معدل الولادات. [3]

والشكل التالي يفسر نظرة "مالثوس" لعملية النمو الاقتصادي كما يلي:

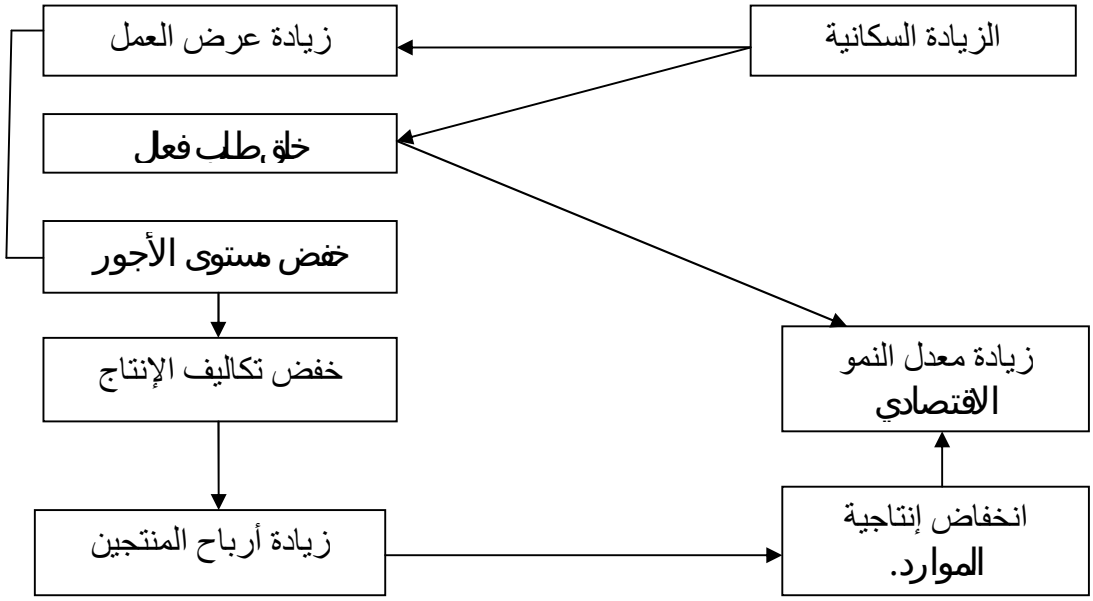
شكل (2-4): تحليل مالثوس للنمو الاقتصادي.

---

[1]- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، د-ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1974، ص192.

[2]- محمود الطنطاوي البار، طبعة 2004، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص257.

[3]- عبد القادر علي فار، مرجع سابق، ص142.



المصدر: عبد القادر فار، مرجع سابق، ص143.

التفسير الرياضي للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي:

يعد تطور النظام الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية سباقا بين التقدم الفني والنمو السكاني، وتظهر موجة نمو عندما يسبق التقدم الفني النمو السكاني، حيث يترتب على ذلك زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، مما يدفع إلى زيادة السكان وتظهر بعدها موجة من الركود الاقتصادي وهكذا، ويبدأ التحليل الكلاسيكي من دالة الإنتاج التالية: [1]

$$y = f\ (K.\ L.\ T.\ N) \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث: y الإنتاج، – L قوة العمل، – π مستوى التقدم الفني، – N الأراضي الصالحة للزراعة.

[1]– رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الطبعة 3، جامعة القاهرة مصر 1991، ص ص 318–322.

-ويعتمد التراكم الرأسمالي على مستوى الاستثمار

$$T=f\ (l)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (2)$$

-كما أن الاستثمار الصافي دالة في الأرباح المحققة لأن الكلاسيك يعتقدون أن الرأسماليين يقبلون على الاستثمارات لأنهم يتوقعون الحصول على الأرباح (π) أي أن:

$$l=f\ (\pi)\ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (3)$$

-بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح بدورها تعتمد على مستوى التكنولوجيا وعرض العمل حيث:

$$\pi = f\ (L.\ T)\ldots\ldots\ldots \qquad (4)$$

-وحجم قوة العمل يعتمد على مستوى الأجور حيث:$L= f\ (w)\ldots\ldots(\ 5)$

-بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار:

$$w=f\ (l)\ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (6)$$

-وفي الأخير فإن الناتج الكلي يعادل مجموع الأرباح والأجور:

$$y = \pi + w\ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (7)$$

- حيث w يرمز إلى معدل الأجر الأدنى.

-وبتفاضل دالة الإنتاج (1) ، نحصل على معدل نمو الدخل القومي عبر الزمن (t):

$$\frac{\partial y}{\partial t}=\frac{\partial f}{\partial k}\cdot\frac{\partial k}{\partial t}+\frac{\partial f}{\partial L}\cdot\frac{\partial L}{\partial t}+\frac{\partial f}{\partial T}\cdot\frac{\partial T}{\partial t}+\frac{\partial f}{\partial N}\cdot\frac{\partial N}{\partial t}\ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (8)$$

حيث $\frac{\partial f}{\partial t}$: معدل نمو الإنتاج السنوي، $\frac{\partial f}{\partial L}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{\partial f}{\partial k}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال، $\frac{\partial f}{\partial N}$: الإنتاجية الحدية للأرض، $\frac{\partial f}{\partial T}$: الإنتاجية الحدية للتكنولوجيا.

كما أن $\frac{\partial N}{\partial t}$, $\frac{\partial T}{\partial t}$, $\frac{\partial L}{\partial t}$, $\frac{\partial k}{\partial t}$ تمثل زيادة مساحة الأرض، التقدم التكنولوجي، الزيادة في قوة العمل، والتراكم لرأس المال عبر الزمن على التوالي.

تقييم النظرية الكلاسيكية:

بعد استعراض أراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالثوس حول موضوع النمو، ويمكن تصور عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو على النحو التالي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية:

نادى الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية وأن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة.

ب- تراكم رأس المال:

اعتبر الكلاسيك أن تكوين رأس المال هو مفتاح التقدم، لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما اعتقدوا أن الرأسماليون وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف،وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر.

ت- الدافع للاستثمار:

اعتقد الكلاسيك في أن الربح هو الدافع الأساسي للاستثمار، إلا أن هذا الربح لا ينمو بشكل نهائي بل إنه ينخفض على المدى الطويل،ويفسر "سميث" ذلك بارتفاع أجور العمال نتيجة التنافس عليهم بين المستثمرين،بينما يفسره "ريكاردو" بارتفاع قيمة كل من الأجور والربح وأسعار المحاصيل خصما من قيمة الناتج النهائي.

ث- حالة الاتزان:

اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي،ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع إلى أن تصل إلى معدل الصفر ويتوقف تراكم رأس المال، ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف،وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون. [1]

الانتقادات الموجهة النظرية الكلاسيكية:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهمها بالآتي:

[1]- عائشة مسلم، مرجع سابق، ص31.

1- **الأرباح مصدر الادخار:** اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام. [1]

2- **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** يقوم البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال "شومبتير" فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3- **قوانين غير واقعية:** إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية "مالثوس" للسكان، وقدقللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

4- **سياسة التجارة الحرة ضعيفة:** يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن المؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد.

[1]– مدحت مصطفى القريشي، التنمية الاقتصادية: سياسات ونظريات وموضوعات، مرجع سابق، ص65–66.

5- **إهمال النظرية للقطاع العام:** يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيين مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

6- **أهمية محدودة للتكنولوجيا:** افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن،وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

7- **تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح:** أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

وخلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية و"دعه يعمل"، فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية

- **نموذج شومبتير (1911-1939):**

بالإضافة إلى كل النماذج السابقة للمفكرين الكلاسيك فإن هناك توجهات أخرى في النمو الاقتصادي مثل نموذج "شومبتير".

يعتبر "شومبتير" من بين أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبحثه في الكيفية التي تتم بها العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها، ويبدأ "شومبتير" دراسته من خلال رفضه لفكرة التنمية على أساس أنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، بل أنه يرى على العكس من ذلك أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج، وتتم التنمية حسب "شومبتير" على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار، تعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد وعلى التوالي.

ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى "شومبتير" كما يلي:

$$y = f\ (L.\ K.\ N.\ T) \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (9)$$

- تعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:

$$S \quad = S \quad (w.\ \pi.\ r) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

(10)

والخلاف بين "شومبتير" أعطى دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، كما اعتبر أن نمو السكان بمثابة عامل خارجي.

وإن الرائد لدى "شومبتير" هو المجدد الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما، وقد يتخذ تجديده الأشكال التالية:

- إدخال واستنباط سلع جديدة.
- استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج.
- إيجاد السوق الجديدة.
- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام.
- إعادة تنظيم صناعة ما.

ولتنفيذ هذه التحديدات، يقوم المنظمون بالاقتراض من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة، ويتضح من ذلك أن المنظم ليس من الضروري أن يكون مالكا لرأس المال أو لأي عنصر إنتاجي آخر،وذلك لأن العبرة في القيادة وليس في التملك، كما أن وظيفة المنظم الأساسية بالإضافة إلى الإدارة هي الابتكار والتجديد. [1]

1- التفسير الرياضي للنموذج: ينطلق "شومبتير" في تحليل نموذجه من دالة الإنتاج التالية:

[1]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن2006، ص ص126 ،133.

$$y = f\ (L.\ K.\ N.\ T)\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (11)$$

- نعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:

$$S = S\ (w.\ \pi.\ r)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (12)$$

حيث عرف "شومبتير" الادخار أنه تجنيب جزء من الدخل بغرض الاستهلاك في المستقبل أو بغرض الاستثمار.

- يتكون الاستثمار الكلي من جزأين محفز وتلقائي: فالاستثمار المحفوز I_i يتم نتيجة زيادة الإنتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح،والاستثمار التلقائي I_A يتكون نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التطور التكنولوجي،حيث:

$$I = I_i + I_A\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (13)$$

- يعتمد الاستثمار المحفوز على مستوى الأرباح وسعر الفائدة ورأس المال المتراكم:

$$I_i = I_i\ (\pi.\ r.\ k)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (14)$$

- يعتمد الاستثمار المستقبل (التلقائي) على التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد:

$$I_A = I_A\ (k.\ T)\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (15)$$

- حيث k يرمز إلى معدل اكتشاف الموارد عبر الزمن $\frac{\partial K}{\partial t}$، و T يرمز إلى معدل التقدم التكنولوجي عبر مر الزمن $\frac{\partial T}{\partial t}$

- كما يعتمد كل من معدل اكتشاف الموارد والتقدم التكنولوجي على عرض المنظمين:

$$T = T(E) \ldots\ldots\ldots \quad (16)$$

$$K = K(E) \ldots\ldots\ldots \quad (17)$$

- حيث E: معدل زيادة عرض المنظمين عبر الزمن $\frac{dE}{dt}$
- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي علىالعلاقة بين الادخار و الاستثمار:

$$GNP = K(I - S) \ldots\ldots\ldots \quad (18)$$

حيث K: المضاعف.

- تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار. $W = W(I) \ldots\ldots\ldots$ (19)

ينعكس الجو الاجتماعي للمنظمين خلال توزيع الدخل، لاعتباره أن أي ضغط على الأرباح أو التقليل منها كفيل بتدهور الجو الاجتماعي. [1]

- الناتج الوطني غير الصافي يساوي الأرباح والأجور $y = R + W \ldots\ldots\ldots$ (20)

2-ميكانيكية عمل النمو الاقتصادي لدى "شومبتير":

يبدأ تحليله باقتصاد يسوده المنافسة والعمالة الكاملة في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود استثمار صافي أو زيادة في السكان،كل هذا ينعكس على الحياة الاقتصادية التي تأخذ شكل التدفق الدائري يكرر نفسه، وينحصر دور المنظم في إحداث

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص ص 357،358.

تغيرات في مجرى هذا التدفق،مما يؤدي إلى حدوث اضطراب يلحق بالتوازن السابق نتيجة الابتكار الذي يحدثه المنظم، والذي يأخذ عدة صور منها استحداث سلع جديدة أو تغيير توليفة الإنتاج السابقة، ويغتنم المنظم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل هذه الاستثمارات الجديدة، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات، ويتسع النشاط الاقتصادي.

وعند الانتهاء من إنشاء مصانع جديدة وتشغيلها، وتجد السلع الاستهلاكية طريقها إلى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي الذي يمول التوسع في النشاط الاقتصادي،مما يزيد من زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة تدفق السلع في الأسواق،فيزداد الإنتاج والدخل ويستفيد من ذلك كل من أصحاب رأس المال والعمال،ويعم الرواج، غير أن زيادة السلع المتدفقة إلى الأسواق تعمل على تخفيض الأسعار الذي تغذيه انكماش عرض النقود، وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة ذات التكاليف المنخفضة،مما يؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة فيها،مما يقود إلى غلق المنشآت القديمة،ويؤدي ذلك إلى توقع المنظمين من المستقبل متشائمة، فتتعثر حركة التجديد، ويسود الكساد على نطاق واسع، وبهذا يتحول الرواج إلى كساد.

غير أنه وبعد فترة قصيرة، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل،ويبدأ بعضهم في إحداث ابتكارات جديدةوتبدأ موجة الاستثمار التي تعكس التوسع في النشاط

الاقتصادي من جديد،ويزداد الإنتاج...، ونبدأ دورة جديدة من الرواج،غير أن نقطة التوازن الجديدة تكون أحسن من تلك التي بدءوا بها، مما يعني أن الدخل الوطني في مجموعة يصبح أعلى مما كان عليه من قبل. [1]

2- نقد نظرية شومبتير: من أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي:

أ- أن كل عملية نمو نظرية "شومبتير" تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا،في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فإن نموذج "شومبتير" يعتبر غير ملائم للواقع الحالي،حيث تغير المنظم، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر. [2]

ب- طبقا "لشومبتير" فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.

ت- في الوقت الذي يؤكد فيه "شومبتير" على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 362.

[2]- مدحت مصطفى القريشي، التنمية الاقتصادية: سياسات ونظريات وموضوعات، مرجع سابق، ص71.

ث- يعطي "شومبتير" أهمية كبيرة إلى الائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

وفيما يخص مدى ملائمة تحليلات "شومبتير" للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب منها:

أ- نظرية "شومبتير" تتلاءم مع نظام اقتصادي- اجتماعي معين، أما في البلدان النامية فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي مختلف لأن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.

ب- في البلدان النامية لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين والذين تعتمد عليهم نظرية النمو عند "شومبتير".

ت- من أجل البدء بعملية التنمية وجعلها مستدامة فإن البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط بل تحتاج إلى تشكيله من عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والعمل الماهر والقيم الملائمة والدوافع والمحفزات.

ث- التأكيد التام لدى "شومبتير" على الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية. [1]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي.

بعد الأزمة الحادة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة 1929م والتي أعقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1929م إلى 1933م وضع "كينز" نظريته المشهورة سنة 1936م والتي شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، حيث وضع عددا من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، ولقد اهتم "كينز" بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.

كما أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف، وبالنسبة إليه التسيير التلقائي لاقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة. [2]

[1]- مدحت مصطفى القريشي، التنمية الاقتصادية: سياسات ونظريات وموضوعات، مرجع سابق، ص72.

[2]- رتيعة محمد، السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء (INPS) 2007 ، ص 35.

وهذا راجع لمفهوم الجهود الاسمي (La Régidité) يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وكذا غياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب الفعال من جهة أخرى يعيق الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل.

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تلخص أساسا في أطروحات كل من "هارود و دومار" رغم أننا نلمس اختلافا كبيرا بين هذين الكاتبين، فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة أما أن تستهلك بصفة جار ية أو يدخرها كمخزون لرأس المال،ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع ما يتاح من مخزون رأس المال الذي تم تركيبه في الماضي.

نموذج روي هارود وا يفسي دومار:

لقد أعطى نموذج هارود و دومار أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة،وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وسنتطرق إلى كل من نموذج هارود ونموذج دومار على حدى.

1- نموذج هارود: تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين ثلاث معدلات للنمو:

أ- **معدل النمو الفعلي(g):** $g = \frac{\Delta y}{y}$، حيث: y: الدخل الوطني، Δy: التغير في الدخل.

ب- **معدل النمو المضمون الضروري (g_w):** من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه I* الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج، وهذا يعني $I^*=f(y\Delta)$ ويجب أن يساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق أي $S=I^*$.

ج- **معدل النمو الطبيعي:** ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة،وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين.

2- نموذج دومار: يعتبر دومار كما يعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، ونقول النظرية الكينزية أنه في الفترة القصير يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي. [1]

ويرى هارود و دومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

أ- **عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي:** إن احتمال تعادل كلا المعدل ضعيف جدا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لر أس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

[1]- رتيعة محمد، مرجع سابق، ص36.

ب- **عدم استقرار معدل التوازن:** يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقر ة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستمر حسب ظروف سوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

في نموذج هارود- دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسب ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n.

صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه S أي نسبة ميل الادخار، أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما:

- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.
- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز V وهو معامل الاستثمار.

أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو G_w المعروف من طرف المدرسة المارشالية وهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي، بعبارة أخرى $Gw = \frac{S}{V} = n$

وبافتراض أن V و S ثابتين نصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

لكن هل تتوافق هذه الافتراضات أو تتسق مع اقتصاد ينمو؟.

هارود ودومار يعتبران بأن هذه الافتراضات متوافقة إذا وفقط توفر شرط التساوي بين S و nv، أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القدرة العاملة أي: S=n.v

لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي،إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي G_n الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية.

ومنه نخلص إلى أن النمو المستقر عند التشغيل الكامل يستلزم تحقيق التعادل بين G_nوG_w، وعندئذ يمكن للنظام أن يجمع بين النمو المستقر وحالة التشغيل الكامل، غير أن المشكلة في نموذج "هارود" هي أن التعادل لن يحدث إلا صدفة كون أن المتغيرات التي تحدد كلا من G_w هي C_r و S، بينما G_n يحكمها معدل النمو الديموغرافي والتحسينات الفنية،تحدد بطريقة مستقلة عن بعضها البعض وعن معدل النمو الفعلي G، وبذلك هارود متشائما وخلص إلى أن النمو المستقر عند العمالة الكاملة لن يكون ممكنا. [1]

النقد والتقييم: طبقت نتائج هذا النموذج في أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جدا، لكن رغم ذلك فقد تعرض للانتقادات للأسباب التالية:

[1]– رتيعة محمد، مرجع سابق، ص37.

- يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول المتخلفة لكن الواقع خلاف ذلك بسبب ضعف الإدارة ونقص العمال الماهرين، ضعف القدرة على التخطيط وعدم كمال السوق، تجاهل النموذج للمستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة للدول المتخلفة.
- كما لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة فهناك مشاكل أخرى مثل: عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي، كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية، هذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته خصوصا في الدول النامية. [1]

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى النماذج النيوكلاسيكية مثل نموذج "سولو".

1- نموذج "سولو" (1956):

لقد وجد هذا النموذج كرد فعل نتيجة الاستنتاجات التي توصل إليها هارود، حيث قام "سولو" بنشر بحثه(مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي)عام 1956،والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال. [2]

1-1-فرضيات النموذج:

[1]- عبد القادر فار، مرجع سابق، ص157.

[2]- عائشة مسلم، مرجع سابق، ص38.

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتوج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور،وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال. [1]

1-2 النموذج:

انطلاقا من أن هناك منتوج مركب واحد y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار S وثبات معدل نمو العمل n يمكن توصيف النموذج على النحو التالي:

[1]- محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص189.

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز K_t فإن معدل الاستثمار الصافي *K يعادل: $K = \frac{dk}{dt}$ ... ... (21)

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$K = S.y \text{ ... ... (22)}$$

ونظرا لأن الناتج الإجمالي تم استخدام كل من العمل ورأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح:

$$y = f(k.L) \text{ ... ... (23)}$$

وبالتعويض بقيمة y من المعادلة (23) في المعادلة (22) تصبح:

$$K = S.f(k.L) \text{ ... ... (24)}$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما L.K وكلاهما دالة للزمن t.

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n فإن معادة العمل تصبح: $L_{(t)} = L_{(0)}.e^{nt}$ ... ...(25)

أي أن عرض العمل المتاح L(t) يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t) بمعنى أن "سولو" هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة. (1)

وبالتعويض بقيمة L(t) من المعادلة (25) في (24):

$$K^* = S.\ f\ (k.L_{(0)}.\ e^{nt}) \dots \dots \dots \dots (26)$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي، وبمعلومة كل من $L_{(t)}$، K_t يمكن حساب ممر الإنتاج عبر الزمن y_t، وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (23) نحصل على عائد العمل (الأجور)، وعائد رأس المال (الأرباح) وعلى ذلك يصبح:

- عائد العمل W: $w = \frac{\partial(k.L)}{L} \dots \dots \dots \dots \dots (27)$
- عائد رأس المال P: $P = \frac{\partial(k.L)}{k} \dots \dots \dots \dots \dots (28)$

ويشرح "سولو" فكرته على النحو التالي:

حيث أن مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج، وعرض العمل معطى من المعادلة (25)، وحيث العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل لكل من رأس المال والعمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (23)، ومن ناحية أخرى فإن الميل

[1]– محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص ص193،190.

للادخار يوضح القدر من المنتج الصافي الذي يمكن أن يدخر ويستثمر من المعادلة (1)، وبذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية، وبإضافة هذا التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية، وهكذا تتكرر العملية.

1-3 النمط الممكن للنمو:

لتحديد النمط الممكن للنمو يدخل "سولو" في معادلاته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز إليها بالرمز r وتساوي: $r = \frac{Kt}{Lt}$

واسترشادا بالمعادلة (25) الخاصة بقوة العمل يمكن أن نقوم ببناء معادلة مماثلة لرأس المال:

$$K=r.L_{(0)}.e^{nt} \dots \dots \dots \dots (29)$$

وبمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للزمن:

$$K^*=r^*.L_{(0)}.e^{nt}+nr.L_{(0)}.e^{nt} \dots \dots \dots \dots (30)$$

وحيث أن r^* تمثل معدل رأس المال إلى العمل: $= \frac{dr}{dt}$ r^*

وبالتعويض في المعادلة (26) نجد:

$$r^*.\ L_{(0)}.e^{nt}+nr.L_{(0)}.e^{nt}= S.\ f\ (k.L_{(0)}.\ e^{nt})$$

وبالتعويض بقيمة K من المعادلة (29):

$$r^*.\ L_{(0)}.e^{nt}+nr.L_{(0)}.e^{nt}= S.\ f\ (r.L_{(0)}.\ e^{nt}.\ L_{(0)}.\ e^{nt})$$

$$L_{(0)}.e^{nt}\ (r^*+nr) = S.\ f\ (r.L_{(0)}.\ e^{nt}.\ L_{(0)}.\ e^{nt})$$

وبقسمة الطرفين على $L_{(0)}.\ e^{nt}$

$$r^*+nr = S.\ f\ (r.1)\ -nr\ \dots\ \dots\ \dots\ \dots\ (31)$$

وتعد المعادلة (31) هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو في نموذج "سولو" حيث:

r: نسبة رأس المال إلى العمل وتعادل $r = \frac{k}{r}$

r^* : معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل r بالنسبة للزمن)، ويعادل $r^* = \frac{dr}{dt}$

n: المعدل النسبي للتغير في قوة العمل وتعادل $n = \frac{L}{L}$

S: الميل المتوسط للادخار.

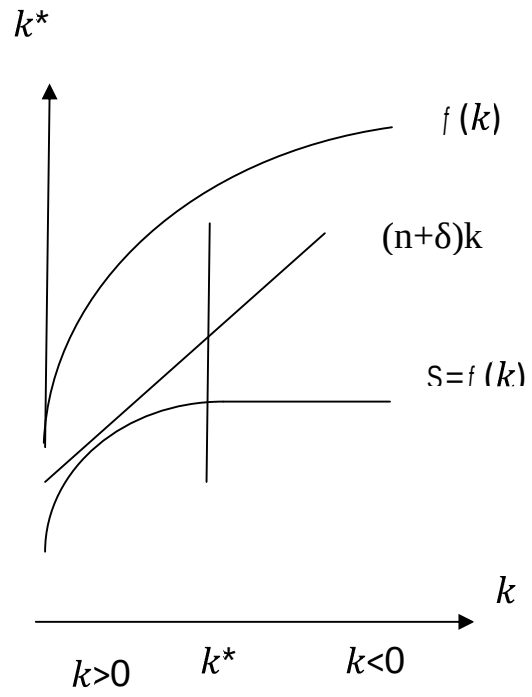
$n.r$: قوة العمل المتحققة أو المستخدمة.

$f(r.1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال تعبر عنه r، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل، وبالتالي فإن هذا الشق من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المتحقق أو المنفذ. [1]

والشكل التالي يمثل نظرية النمو عند "سولو".

الشكل رقم (2-5) يمثل النمو عند "سولو"

السكان والدخل.



المصدر: رتيعة محمد، السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية- حالة الجزائر (1970-2006)-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2007، ص40.

[1]- محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص ص194،193.

- إذا كان $k=k'$ فإن: $Sf(k) = (n+j)k$ و $k=0$ وهذه الحالة المنتظمة فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.
- إذا كان $k<k'$ فإن: $Sf(k) < (n+j)k$ و $k>0$ ومنه الاستثمارات الحقيقة تستعمل بصفة كاملة.
- إذا كان $k>k'$ فإن: $Sf(k) > (n+j)k$ و $k<0$ ومنه في هذه الحالة يجب تركيم وتجميع رأس المال k من أجل الحصول على القيمة k وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس المال لكل فرد. [1]

3- انتقادات النموذج: من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج هي:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمال.
- أهمل "سولو" مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع. [2]

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي.

ظهرت النظريات الجديدة للنمو خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات،تركز هذه النظريات على أهمية رأس المال الخاص ورأس المال العام (الهياكل القاعدية) وكذا رأس المال البشري،وبالتالي فهذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار عناصر النمو الداخلي،كما

[1]– محمد رتيعة، مرجع سابق، ص40.

[2]– محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص194.

تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية التي شهدها العالم ابتداء من منتصف السبعينات. [1]

وبصورة بسيطة نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد معدل النمو الاقتصادي الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو في نموذج "سولو" وهو ما يطلق عليه "ببواقي سولو"، وهي بذلك تبحث عن تفسير وجود زيادة العوائد،الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي الطويل الأجل بين الدول، وعن فروض نماذج النمو الداخلي هي:

- افترضت نماذج النمو الداخلي أن التغير التكنولوجي يتحدد من داخل النموذج الاقتصادي وذلك من خلال تراكم المعرفة المكتسبة جراء التعلم والبحث العلمي، أو من خلال تراكم رأس المال البشري الذي يتم من خلال استثمار الفرد في نفسه عن طريق التعليم العادي أو التعلم أثناء العمل (Learning-by-doing).
- كما افترضت نماذج النمو الداخلي ثبات العائد بالنسبة لرأس المال وليس تناقصه (نماذج النمو النيوكلاسيكي)، ويفسر لوكاس (1988م) ذلك بأن المفهوم الأوسع لرأس المال يتضمن كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ففي حين يخضع الاستثمار في رأس المال المادي لتناقص العائد فإن الاستثمار في رأس المال البشري يختلف في ذلك، حيث يكون لتراكم رأس المال البشري أثاره الخارجية الموجبة التي تحد من تناقص العائد من الاستثمار في رأس المال المادي، ليكون العائد من الاستثمار في رأس المال (المادي والبشري) ثابتا في الأجل الطويل.

[1]- محمد رتيعة، مرجع سابق، ص41.

وبناءا على ما سبق يمكن حصر العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي التي أكدها رواد اتجاه النمو الذاتي في أربعة مصادر هي: رأس المال المادي أو تراكم المعرفة (رومر)، رأس المال البشري (لوكاس)، ورأس المال التكنولوجي (التقدم التكنولوجي) (رومر، أجيون وهويت، هيبلمان وجروسمان). [1]

المطلب الأول: تراكم رأس المال (تراكم المعرفة) والنمو الداخلي (نموذج رومر 1986).

يوفر النموذج المقترح من طرف "رومر" 1986م، وجهة نظر بديلة للنمو طويلة الأجل وهو نموذج بسيط يعتمد بالإضافة إلى الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال (النماذج النيوكلاسيكية) على إدخال عامل تراكم المعرفة، وبالتالي يستبعد نموذج "رومر" فرضية التطور التكنولوجي الخارجي، والمعرفة حسب "رومر" شكل أساسي من أشكال رأس المال وهي تتسم بخاصية السلعة العامة، واستند "رومر" في ذلك على أعمال (sheshinski1967,Arrow1962)، بإعادة بحث فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة مرة أخرى.

ولهذا فإن "رومر" في نموذجه يعتمد على مخزونين مترابطين هما: مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فمع ثبات إيرادات المخزونين أمكن للاقتصاد أن يتطور في معل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت معتمدا على العوامل التي تحكم الميل

[1]– مراد تهتان، مرجع سابق، ص ص35–36.

الحدي للادخار، إذا أنه بزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي يتحقق المزيد من التراكم الذي يحقق بدوره نموا أكثر ارتفاعا.

ونتيجة لتلك الآثار الايجابية لتراكم المعرفة أدى إلى وجود معنيين للنمو وهما النمو المتوازن والنمو الأمثل والفصل بين هذين المفهومين هو وجهة الاختلاف الأساسي بين نموذجي "رومر" و"سولو"، ويترتب عليه إمكانية استخدام السياسة الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال للحصول على النمو الأمثل.

ونموذج "رومر" مبني على دالة إنتاج من نوع كوب دوغلاس ذات نفس الخصائص لدالة ال×نتاج للنموذج النيوكلاسيكي وتأخذ الشكل التالي:

$(kL_i)^{1-\square}$ ... ... (32) $1 > \square > 0$ مع

$y_i=A(k_i)^{\square}$

حيث:

y_i: مستوى الإنتاج في المؤسسة (i).

$L_i, L_{\square}$: حجم العمل ورأس المال المستخدم في كل مؤسسة.

L: مخزون رأس المال الكلي.

L: عامل مشترك بين جميع المؤسسات وهو يمثل التقدم الفني أو المعرفة، وهو دالة لمخزون رأس المال الكلي.

وبوضع $k_i = \frac{K}{L}, y_i = \frac{Y}{L_i}$ وبعد وضع $L = L_i$ نجد أن الناتج $k=k, \ y = L$

المتوسط لرأس المال هو ... ... (33)

$$\frac{Y}{K} = A.L^{1-\alpha} \quad \frac{Y}{K} = f(L)$$

أما الناتج الحدي الخاص لرأس المال يفرض ثبات كل من L_i وL فهو:

$$\frac{\partial Y}{\partial K} = A.\alpha L^{1-\alpha} \quad \text{بعد وضع } (L_i = L) \quad \dots \dots \dots \dots (34)$$

ويتضح من خلال المعادلة (3) أن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وغير مرتبط بـL، وبالتالي نستنتج أن تراكم المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية.

كما نلاحظ أيضا أن الناتج الحدي الخاص لرأس المال أقل من الناتج المتوسط لأن $0 < \alpha < 1$ وبعد تعظيم دالة المنفعة بمرونة الإحلال غير الزمنية (أو مرونة التبادل داخلية الزمن):

$$\mu(c) = \frac{1-\theta}{1-\theta} \quad \dots \dots \dots \dots (35)$$

باستعمال طريقة التعظيم الديناميكي لهاميلتون تحت القيد:

$$\frac{da}{dt} = a^* = w + ra - c - La$$

حيث: w: الأجر، وa: أصول الفرد، r: مردودية الأصل.

نحصل في الأخير على معدل للنمو للاقتصاد غير الممركز g_c بالعبارة التالية:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \quad \dots \dots \dots \dots (36)$$

حيث $(1/\theta)$: مرونة الإحلال لدالة المنفعة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الناتج المتوسط نحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط التالي: (37) ... ... (ρ-δ-□-1

$g_c=(1/\theta)(A\square L$

وبما أن 1 >□ فهذا يعني أن $g_{c<} g_{cp}$

وعلى أساس هذا التحليل يمكن الحصول على معدل نمو اجتماعي أمثل (الأعظمية الاجتماعية) بمعنى الحصول على المساواة التالية $g_{c=} g_{cp}$ عن طريق تدخل السلطات العمومية والذي يأخذ شكل فرض ضريبة أو تقديم إعانة. [1)]

النموذج الثاني لرومر 1990:

نموذج "رومر" 1990 نموذج يحتوي على ثلاث قطاعات (قطاع منتج للسلع النهائية في منافسة تامة، قطاع الإنتاج للسلع الوسيطية في منافسة احتكارية، قطاع البحث تكون وضعية الباحث احتكارية).

1- قطاع الإنتاج للسلع النهائية:

السلعة النهائية منتوج مع رأس المال البشري، العمل، ورأس المال العيني وفقا للتكنولوجيا:

$$y=H\square_y\square^{\sqcup}_{\circ}\int^{A}[\sqcup(\sqcup)]^{1-\square-\sqcup}\sqcup\sqcup \quad \ldots$$

... ... (38)

[1]- مراد تهتان، مرجع سابق، ص ص37 -39.

إن كل السلع الوسيطية (قطاع البحث) تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة حقا فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر.

إجمالي كمية رأس المال البشري المتاح للاقتصاد ثابت الذي يوزع إلى:

H_y: مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج السلع.

H_A: مخزون رأس المال البشري لإنتاج أنواع جديدة من رأس المال (البحث). [1]

ففي الوضع المتواتر[*] H_y و H_A ثابتان.

2- قطاع السلع الوسطية:

لنفترض أنه يلزم استخدام ⊔ وحدات من رأس المال ⊔ لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلع الرأسمالية عندما يكون قد تم اختراعها، عندئذ نستعمل ⊔⊔⊔ من رأس المال لإنتاج الوحدات x_i من النوع i من السلع الرأسمالية.

وبما أن رأس المال غير متجانس، لا يمكن تحديد مجموع x_i، ومنه سنقوم بتجميع تساوي السلع النهائية التي تخلى عنها الاقتصاد.

⊔=⊔∫ ⋅.. ⋅⋅

⋅⋅⋅⋅ ⋅=⋅⋅ ⋅. ⋅⋅ x_i =⋅

[1]- محمد رتيعة، مرجع سابق، ص43.

[*]– يقصد بالوضع المتواتر هو نمو عناصر الإنتاج بنسبة ثابتة مع الناتج.

ولحل المشكلة يلزم أن يكون الناتج الحدي ل x_i مستقلا عن i وأن x_i كلها متساوية مع x.

3- قطاع البحث:

يفترض"Romer " أن معدل النمو لا يتناسب مع كمية رأس المال البشري المخصص للبحث لاكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، ويترتب عن ذلك أن معدل نمو الناتج هو كذلك متناسب مع كمية رأس البشري المخصص للبحث من أجل اكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، وهذا من قبل النمو الداخلي، إذن لن يعارض أي شخص الاقتراح الذي مفاده أن H_A هو متغير اقتصادي، ويكون النموذج قد ولد نموا مستداما رغم ثبات L و kور غم غياب التغير التكنولوجي الخارجي، حيث يزودنا "Romer " بهيكل سوف يجعل منH_A ثابتة وموجبة.

عند "Romer " توجد وحدات تصنع السلع الرأسمالية وتوجد مشروعات أخرى تقوم بالبحث اللازم لاكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية وتتمتع باحتكار هذه السلع التي تخترعها وتقوم بتأجيرها أو بيعها للوحدات المصنع

ناتج قطاع البحث في الاقتصاد (أنواع جديدة من السلع الرأسمالية) خطي بالنسبة إلى المدخل من رأس المال البشري في البحث بالنسبة إلى عدد أنواع السلع الرأسمالية المخترعة بالفعل.

$$H=\delta H_A .A$$

ومنه الإنتاج في هذه المؤسسة يقاس:D

في هذا القطاع المعرفة (هي غير تنافسية وغير حصرية) هي سلع عمومية بحتة، فكل باحث يستعمل مجموعة المعارف المتاحة لإنتاج الابتكارات، حيث A هو خزين المعرفة (التكنولوجية المتاحة) المتوفرة لمجموعة الباحثين في فترة معطاة من طرف "semoR " على الشكل التالي:

$$H=\delta \quad H_A \quad .A \quad \dots \quad \dots \quad \dots \quad \dots \quad (39)$$

بحيث $\delta>0$ تمثل معامل فعالية البحث وهذه الصياغة تلخص ملاحظتين التي هي نتيجة لفرضيتين ضمنيتين تلعبان دورا مهما في جل مجموع النموذج.

- نستطيع كتابة المعادلة $H=\delta H_A .A$ على الشكل التالي: $\delta H_A = \frac{H}{A}$

التي تشير على أن معدل النمو هو دالة خطية لعدد الباحثين، فكل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوى تخزين المعرفة ومستوى نموها.

- الإنتاجية للباحث تفترض أن تساوي δ_A كونه مقدار كبير مع ارتفاع تخزين المعرفة، هذا ما يستلزم أنها ترتفع مع مرور الوقت بدون حد. [1]

المطلب الثاني: تراكم رأس المال البشري والنمو الداخلي(نموذج لوكاس 1988):

[1]– محمد رتيبة، مرجع سابق، ص ص 44 -45.

على ضوء عدم كفاية تراكم رأس المال المادي في تحقيق النمو المستمر، ركز "لوكاس" على دور أهمية رأس المال البشري كمحرك لهذا النمو، وحسب " لوكاس" هناك اختلاف بين رأس المال البشري والعيني، ولتراكم رأس المال البشري مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية، أي بتعبير أخر إنتاجية العامل، وهي مكاسب توصف بأنها التأثيرات الداخلية على الأفراد، وعلى المستوى الكلي تظهر هذه المكاسب في الأثر الذي يمكن أن تحدثه زيادة الاستثمار في التدريس والتدريب على معدل النمو الاقتصادي البعيد الأمد، وعلى هذا الأساس تأخذ دالة الإنتاج "للوكاس" الشكل التالي:

$$y=c+k^*+\delta k=Ak^B(UH)^{1-B} \dots \dots \dots \dots (40)$$

حيث: y يمثل الإنتاج، وk^* رأس المال العيني له، والذي يعبر عن الجزء عبر المستهلك في الإنتاج أي$(k^*= y-c)$، بينما يعطى تراكم رأس المال البشري بالعلاقة التالية:

$$H^*+\delta H =B(1-u)H_i \dots \dots \dots \dots (41)$$ مع

$B>0$

حيث: δH مخزون رأس المال البشري وH^* هو تغيره، أما $(1-u)$ فهو الوقت المخصص للتعلم، بينما B مقدار الفعالية.

وتقر معادلة "لوكاس" أعلاه أن لكل عنصر فيدالة الإنتاج مردودية ثابتة ومتر اكمة، وبما أن رأس المال الموسع يحتوي على كل من رأس المال العيني والبشري، فيظهر

النمو الداخلي من خلال تكوين رأس مال بشري غير متناقص عند تراكمه، وسنجد أنه من المفيد التعبير عن النظام من حيث المتغيرات التي ستكون ثابتة في الحالة المستقرة، وكذا لتسهيل ديناميكية التحليل، وهذا باستخدام النسب التالية:

X=c /k و W=K/H وإذا كان لنا استخدام هذه التعاريف (النسب السابقة W وX) مع المعادلات (40) و(41) تتحصل عندئذ على معدلات النمو K و H كما يلي:

$$K^*/K=A.U^{(1-\alpha)}w^{-(1-\alpha)}-X-\delta \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad (42)$$

$$H^*/H=B.(1-u)-\delta \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad (43)$$

ومن ثم فإن معدل النمو ل W يعطى بالعبارة التالية:

$$W^*/W=K^*/K-H^*/H=A.U^{(1-\alpha)}w^{-(1-\alpha)}-B.(1-u)-X \quad \ldots \ldots \ldots \ldots \quad (44)$$

إن أول شرط يمكن استخدامه لتبيين أن معدل النمو للاستهلاك معطى بصيغة مألوفة هو $c^*/c=(1/o)(r-p)$، حيث: r يساوي صافي الناتج الهامشي (الحدي) من رأس المال المادي في إنتاج السلع $\alpha Au^{1-\alpha}w^{-(1-\alpha)}-\delta$ يعطى بالعبارة التالية:

$$c^*/c=(1/o)[\alpha Au^{(1)}w^{-(1-\alpha)}-\delta-P \quad \ldots \ldots \quad (45)$$

ومعدل النمو ل X انطلاقا من المعادلتين (42) و (45) هو:

X*/x=c*/c-

$$k^*/k=[\frac{\alpha-\theta}{\theta}$$

في حين معدل النمو U هو:

U*/U=B.(1-θ)+BU-X.....(47)

وأخيرا في الحالة المستقرة حيث تكون المتغيرات x.w.u ثابتة، وبتعريفنا لمجموعة المعايير كما يلي: ... ... (48)

$$\text{ق}= \frac{P-\delta-(1-\theta)}{B\theta}$$

تكون قيم الحالة المستقرة والتي تتوافق مع u*=w*=x*=0

كما يلي: [1]

W*=(A/B)(1/1-).[A+ $\frac{(\theta-1)}{\theta}$ ... ... (49)

$\frac{1}{\text{ق}}$]

x*=B[ق+1/α-

... ... (50)

$$\mu^*= \text{ق} + \frac{\text{ق}-1}{\text{ق}}$$

وبالتالي: معدل العائد ومعدل النمو المشترك لكل من C.K.H.Y في الحالة المستقرة هما:

[1]– مراد تهتان، مرجع سابق، ص ص39-42.

r*=B- δ

r*=(1/θ) (B-δ-P) … … … … (51)

ورأس المال البشري موزعين بين القطاعين بقيمة U هي:

U*=[(θ+1)/θ]+[p+ δ(1-θ)]/Bθ…. … … … (52)

المطلب الثالث: تراكم رأس المال التكنولوجي والنمو الداخلي نموذج قروسمان– هيبلمان 1991، ونموذج أجيون– هيوت 1992م.

تتفق نظريات النمو الداخلي مع أغلب النظريات السابقة في أن للتحديدات الفنية أو التقدم الفني دور مهم لعملية النمو، وهي تعتبره ثمرة النشاط الاقتصادي القائم مما يعني أنها تركز على الصفة الذاتية له، وهي أيضا أكثر تحديدا لأشكال التقدم الفني وتطوراتها.

الفرع الأول: نموذج قروسمان – هيبلمان (Grossman– Heplman) لعام 1991م:

يعتمد هذا النموذج على استمرار ابتكار الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، وكذلك تراكم المعرفة التكنولوجية بصورة متعمدة داخل الاقتصاد بما يؤدي إلى استمرار

النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك بهدف ابتكار أنواع حديثة من السلع الاستهلاكية "N" - مع وجود حرية للأسواق- وتمتلك تلك الشركات قوة احتكارية على هذه السلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية، وتتمتع السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها ضمن هذا النموذج بعدم وجود اختلافات فيما بينها، حيث تتمتع بنفس دالة الإنتاج، ولديها نفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين، ويتم بيعها بذات السعر وتتمتع بنفس السعر ونفس مرونة الطلب، وذلك على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق، يمكن التعبير عن إجمالي الناتج كالتالي:

⊔=Nx……(

53)

حيث: N عدد السلع الاستهلاكية الحديثة، X: الناتج الخاص بكل سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة التي تحتكر إنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فإنها تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن (t) وما بعد إلى مالا نهاية.

وفي الوضع التوازني، فإن القيمة الحالية للأرباح تساوي مع تكلفة الابتكارات،أما في حالة ارتفاع القيمة الحالية للأرباح عن تكلفة الابتكارات، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم

الدخول إلى السوق، وانخفاض القيمة الحالية للأرباح فلن يتوفر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.

وقد حدد **قروسمان- هيبلمان** تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر على أنها:

$$R=aw/Kn \dots \dots \dots \dots (54)$$

حيث: a: معامل تكلفة الابتكارات.

W: أجور العاملين في الابتكارات.

Kn: الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

بحيث أن الرصيد المتاح من المعرفة يعتمد على تراكم عدد الابتكارات السابقة أو تراكم ناتج أنشطة البحوث والتطوير السابقة،وينعكس زيادة الرصيد المتاح من المعرفة على زيادة إنتاجية البحوث في الاقتصاد،مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.

ويتم توزيع الإجمالي الثابت من العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وذلك كالتالي:

$$L=L_y+ L_A \dots \dots \dots \dots (55)$$

حيث: L_y، حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد.

L_A :حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث.

ومنه: $(a/ K_n).dN/dt$.....(56)

$L_A=_y$

حيث: (a/K_n). يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل dN/dt: التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها، أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها.

وبالتالي فإن: $L_y+[(a/ K_n).dN/dt]$ ... ... (57)

L=

وبافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل،فإن الناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل،أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية،ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولنجية K_n دالة متزايدة في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها(N)، وقد افترض قروسمان وهيبلمان أن:$K_n=N$

وبالتالي فإن: (58) ... ... $L= L_y+a.gN$ ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة،أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة،كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

الفرع الثاني: نموذج أجيون- هويت (Aghion- Howitt) لعام 1992م.

يطلق على هذا النموذج اسم المدخل الحديث "شومبتير" وذلك لأنه حاول تقديم أفكار شومبتير في صورة نموذج كمي،وذلك باعتبار التحسن في جودة إنتاج المنتجات المختلفة هو المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي داخل الاقتصاد.

أكد Aghion & Howitt فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث، أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقدمة بما يعني أن الأرباح مؤقتة، حيث تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة أثار خارجية موجبة وسالبة، حيث تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل،بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة.

وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد،يتم تقسيمها قطاعين أساسين، هما قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير، أي:

$$+ L_A \ldots \ldots \ldots \ldots (59)$$

$$L=L_y$$

حيث: L_y : حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد.

L_A: حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث.

بناءا على هذا النموذج فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير، وبما يعني أن تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة للأنشطة البحث والتطوير، سيؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو داخل الاقتصاد، في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير.

***انتقادات نظرية النمو الداخلي:**

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- اعتمدت نظرية النمو الداخلي على عدد من فروض النظرية النيوكلاسيكية التقليدية والتي في معظمها غير مناسبة لدول العالم الثالث.
- محدودية دراستها للتنمية الاقتصادية وخاصة عند المقارنة بين الدول، لأنها أهملت العوامل المؤثرة والتي تعيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، وهذه العوامل تتمثل في صدق البنية الأساسية لتلك الدول عدم ملائمة الهياكل المؤسسة، عدم كمال أسواق السلع وأسواق رؤوس الأموال، كما أنها ركزت على محددات النمو طويلة الأجل وأهملت بذلك الأثر على النمو في المدى القصير والمتوسط.
- لقد قامت بمعالجة ذاتية للنمو بشكل جزئي بتركيزها على جزء معين كتركيز بعضها على عامل خاص عن عوامل الإنتاج، وبالتالي أهملت التفاعل المشترك بين المحددات الأساسية للنمو الذاتي.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض مفهوم النمو الاقتصادي الذي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،ونظرا لوجود تشابه بين مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حاولنا التفريق بينهما حيث عرفنا التنمية على أنها أسلوب للتوصل إلى النمو الاقتصادي مع حدوث تغيرات جذرية في مختلف المجالات،ونظرا لأهمية موضوع النمو الاقتصادي فقد فسر حسب عدة نظريات، فقد فسرته النظرية الكلاسيكية بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية،كما أن المردودية الحدية لعنصر العمل ورأس المال متناقصة والتي تؤدي إلى حالة السكون عبر الزمن،أما شومبتير فقد أعطى أهمية كبيرة للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو،وركز على دور المنظم أو المبتكر كعنصر مهم من عناصر النمو.

بينما تعتبر النظرية النيوكلاسيكية أن معدل النمو يتحدد في المدى الطويل من خلال معدل النمو السكاني ومعدل نمو التغير التكنولوجي كمتغير خارجي.

أما النظرية الكينزية فتقول أن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

في حين أن نظرية النمو الداخلي، تعتبر النمو مرتبط بتراكم المعرفة، أما تراكم رأس المال البشري فتعتبره من محددات النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية خلال الفترة (1980-2012).

تمهيد الفصل

لقد عرفت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي جدلا واسعا من الناحيتين النظرية و التطبيقية، حيث أكدت بعض النظريات على الدور النابع للتضخم ولم تتفق الدراسات التطبيقية أيضا حول هذه العلاقات،وانقسمت بذلك الآراء إلى اتجاهين، إذ يرى جانب من هذه الدراسات أنه يمكن دفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، بينما ترى دراسات أخرى أن التضخم قد لا يساعد بالضرورة في عملية النمو الاقتصادي.

و لمعرفة أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الدول العربية،سوف يتم تطبيق نماذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بنماذج بانل على بعض هذه الدول العربية خلال الفترة من (1980-2012)،على هذا الأساس عمدنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

نتناول في المبحث الأول تحليل دراسة خصائص المتغيرات.

بينما نعرض في المبحث الثاني تحليلا لنتائج تقدير البانل.

أمل المبحث الأخير نقوم باختيار النموذج الأمثل.

المبحث الأول:تحليل علاقات الارتباط و السببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المؤثر ة.

يهدف هذا المبحث إلى محاولة إلقاء نظرة مبدئية على طبيعة علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في عينة الدول العربية المختارة، و هذا من خلال تحليلنا لعلاقات الارتباط بين المتغيرات الرئيسية المؤثرة على النمو الاقتصادي من بينهم عامل التضخم خلال الفترة (1980-2012)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، ثم نقدم صورة ملخصة حول اتجاهات السببية التي تم الوقوف عليها في اقتصاديات دول المجموعة، و في هذا السياق يركز التحليل على المتغيرات الداخلية التالية:(نسبة رأس المال البشري إلى إجمالي الناتج المحلي(KH)،معدل التضخم إلى إجمالي الناتج المحلي(INF)، مخزون رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي(DK)، و المتغيرة الخارجية المؤثرة التالية:(الاستثمار الأجنبي المباشر(FDIPR).

تبدأ الدراسة باستعراض الخصائص الإحصائية للمؤشرات المستخدمة في هذا التحليل،وبعد ذلك نقوم بتحليل كل من معدلاتالارتباط و علاقات السببية بين المتغيرات.

المطلب الأول: الخصائص الإحصائية للمتغيرات.

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مايلي:

الفرع الأول: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول رقم(3-1)أدناه بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرة(CROIPR)من حيث كل من المتوسط و الانحراف المعياري لعينة الدول العربية المختارة خلال الفترة (1980-2012).

الجدول رقم(3-1):بعض الخصائص الإحصائية لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية خلال الفترة (1980-2012).

البلد	المتوسط	الانحراف المعياري
الجزائر	0.59	2.50
البحرين	0.16	5.2
مصر	2.84	1.76
الأردن	1.04	5.12
المغرب	2.10	4.67
عمان	3.19	4.37
السعودية	-1.54	5.19
السودان	2.27	4.67
سوريا	1.32	4.81
تونس	2.56	2.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك العالمي.

يتضح من خلال هذا الجدول أن أعلى متوسط لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سجل في كل من عمان بمتوسط بلغ (3.19%) ومصر بمتوسط (2.84%)، وكذلك تونس ب(2.56%)،بالمقابل عرفت السعودية و البحرين أضعف متوسطات هذا المتغير

(BPRPI)،بمتوسطين قدر ب(1.54-%) و (0.16 %) على التوالي، أما بقية دول المجموعة فتراوحت بها متوسطات المتغيرة(pibpr) بين (0.59%) في الجزائر و (2.27%) في السودان,

و بالنظر لقيم الانحرافات المعيارية لمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نجد أن كل من البحرين والسعودية و الأردن قد عرفت درجات تقلب مرتفعة لهذه المتغيرة مقارنة بدول المجموعة الأخرى، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري فيها (5.20)،(5.19)،(5.12) على التوالي،و عليه يمكن القول أن معدل نمو الناتج بالنسبة للفرد أكثر استقرارا في كل من مصر بانحراف معياري قدر ب(1.76)، و كذلك الجزائر بانحراف معياري بلغ (2.50) و تونس ب(2.53).

الفرع الثاني:المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي.

يبين الجدول أدناه قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية للفترة (1980-2012).

الجدول رقم (3-2): بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية للفترة (1980-2012).

البلد	نسبة رأس المال البشري إلى اجمالي الناتج المحلي (kh)		نسبة التضخم إلى إجمالي الناتج المحلي (inf)		مخزون رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي (dk / Gdp)	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	النحراف المعياري
الجزائر	63.42	17.74	10.06	8.97	8.19	0.28

البحرين	96.15	12.22	1.55	2.91	9.27	0.32
مصر	68.28	12.58	11.78	6.39	7.49	0.14
الأردن	82.56	4.34	5.31	5.48	8.21	0.31
المغرب	39.74	9.16	4.52	3.52	7.53	0.26
عمان	57.63	29.61	0.97	2.54	9.07	0.34
السعودية	76.46	15.56	1.29	2.80	9.42	0.33
السودان	24.05	7.24	40.84	39.58	5.84	0.57
سوريا	53.91	10.28	11.65	12.85	7.50	0.24
تونس	59.29	22.53	4.23	2.54	8.05	0.14

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك العالمي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن لدى البحرين أعلى متوسط بالنسبة لرأس المال البشري فيما يتعلق بالمستوى التعليمي الثانوي،و المقدر ب 96.15%، لتليها الأردن بمتوسط بلغ 82.56%، ثم السعودية ومصر بمتوسطين بلغا 76.46%و 68.28% على التوالي، بالمقابل سجلت السودان و المغرب أضعف متوسط لهذه النسبة ب: 20.05% و 39.74% على التوالي،وتفسر هذه النسبة بأن المستوى التعليمي في الطور الثانوي في الدول التي يرتفع بها المتوسط أفضل من الدول الأخرى.

و لدى النظر إلى قيم الانحرافات المعيارية للمتغيرة (kh /GDP) نجد أن هذه المتغيرة أكثر استقرار في كل من الأردن والسودان بنسبة بلغت 4.34% و7.24%على التوالي،وأقل استقرارافي عمان بانحراف معياري يقدر ب29.61%، و تونس بانحراف معياري قدر ب 22.53%.

وبخصوص متوسط نسبة التضخم إلى إجمالي الناتج المحلي فقد كان مرتفعا في معظم الدول العينة و هي السودان، مصر وسوريا و الجزائر بمتوسط قدر ب40.84%، 11.87%، 11.65% و 10.06% على التوالي، و كان أقل ارتفاعا في كل من عمان و السعودية بمتوسط 0.97% و 1.29%على التوالي،و يعود ذلك إلى ارتفاع الأسعارو انخفاض القدرة الشرائية مما يؤدي ذلك إلى نقص الطلب و زيادة العرض.

أما بخصوص قيم الانحراف المعياري فكان مستقرا في كل من تونس و عمان و السعودية والبحرين،وكان منحصرا بين 2.5% و2.91%بينما كان أقل استقرارا في كل من السودان بانحراف معياري قدر ب 39.58% و سوريا بنسبة قدرت ب12.85%.

و بالنسبة لمخزون رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي (dk/ Gdp)،كان مرتفعا في أغلب الدول بنسبة تراوحت بين 7.49% و 9.42% ماعدا السودان الذي كان متوسط المتغيرة يقدر ب5.84%، و هذا راجع إلى ارتفاع الاستثمارات بهاته الدول و انخفاضها في السودان مما أدى إلى انخفاض متوسط محزون رأس المال فيها.

أما بخصوص الانحراف المعياري للمتغيرة (dk / Gdp)، فنجد أنه كان أكثر استقرارا في كل من الدول العربية بنسب متفاوتة انحصرت بين 0.14%و 0.57%.

سيتم عرض أهم الخصائص الإحصائية لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر، أي المتوسط والانحراف المعياري لنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول أدناه للفترة (1980-2012).

الجدول رقم (3-3): بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية للفترة (1980-2012).

البلد	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي(fdir /GDP).	
	المتوسط	الانحراف المعياري
الجزائر	0.70	0.73
البحرين	5.25	8.42
مصر	2.69	2.31
الأردن	4.85	6.02
المغرب	1.10	1.28
عمان	3.88	7.90
السعودية	2.10	3.39
السودان	2.05	3.16
سوريا	2.74	3.00
تونس	0.95	1.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك العالمي.

يبين الجدول أعلاه أن لدى البحرين أعلى متوسط لنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي والمقدرب5.25%،تليها الأردن و عمان ب4.85% و 3.88% على التوالي،وهي نسب ضعيفة جدا إذا ما قورنت بمتوسطات دول العينة و هذا يفسر بعدم تشجيع وجذب رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

و عند النظر إلى قيم الانحرافات المعيارية للمتغيرة(fdipr) نجد أن هذه المتغيرة أكثر استقرارا في كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر،وأقل استقرار في البحرين و عمان بانحراف معياري قدر ب8.42% و 7.9% على التوالي.

المطلب الثاني: تحليل علاقات الارتباط بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة.

تعتبر دراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة و التابعة من الخطوات الأولية المهمة في التحليل القياسي،للوقوف على اتجاه و معنوية العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في التحليل،ومن ثم قامت هذه الدراسة بتحليل علاقات الارتباط بين النمو الاقتصادي و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(croipr) والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة وذلك للوقوف على طبيعة العلاقة على المستوى المشترك و المستوى الفردي(كل دولة على حدى) بين هذه المتغيرات تمهيدا إجراء تحليل الانحدار في المبحث القادم.

الفرع الأول: علاقات الارتباط على المستوى المشترك.

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة محل الدراسة إلى محدودية علاقات الارتباط بينهما،وفي هذا السياق يمكن الاستدلال على النتائج المعروضة في الجدول (3-4).

الجدول رقم(3-4): مصفوفة معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية لعينة الدراسة خلال الفترة (1980-2012).

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/26/15 Time: 13:10
Sample: 1980 2012
Included observations: 325
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation	LPIBR	LKH	LINF	LFDI	LDK
LPIBR	1.000000				
LKH	0.176689	1.000000			
LINF	-0.186220	-0.351574	1.000000		
LFDI	0.243201	-0.036318	0.018363	1.000000	
LDK	0.508658	0.358003	-0.361065	0.101193	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS7.

من خلال الجدول السابق المبين لمعاملات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و النمو الاقتصادي لمجموعة دول العينة نلاحظ عدم وجود ارتباط هام بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(pib) والمتغيرات الاقتصادية،حيث تبين أن له علاقة عكسية مع معدل التضخم(inf) قدرت

ب0.18-%وعلاقة طردية مع باقي المتغيرات الاقتصادية التالية: رأس المال البشري، الاستثمار الأجنبي المباشر، مخزون رأس المال، قدرت ب0.17%، 0.24%، 0.50%على التوالي،و النتيجة التي توصلنا تتفق مع ما أشارت إليه نماذج النمو الداخلي التي بينت مدى تأثير الاستثمار في ر أس المال المادي و البشري على النمو الاقتصادي التي تكون له آثار إيجابية على العائد من الاستثمار في رأس المال(المادي و البشري)في الأجل الطويل،ولقد تبين أن أكبر معامل ارتباط سجل في مخزون رأس المال و البالغ قيمته 0.50%، في حين أدنى قيمة له كانت في معدل التضخم حيث بلغت قيمته 0.18% بإشارة سالبة.

الفرع الثاني: تحليل علاقات الارتباط على مستوى الدول فرادى.

الجدول رقم (3-5):معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية لعينة الدول العربية فرادى خلال الفترة (1980-2012).

البلد	Pibو Kh	Pibر و Inf	Pibر و Dk	Pibر و Fdir
الجزائر	-0.57	-0.31	0.82	-0.65
البحرين	0.11	0.11	0.04	0.38
مصر	0.97	-0.47	0.67	0.19
الأردن	1	-0.48	0.69	0.20
المغرب	-0.44	-0.85	0.93	0.49
عمان	0.18	0.39	0.64	0.1
السعودية	0.18	-0.23	-0.26	0.20
السودان	0.75	-0.04	0.72	0.63

سوريا	−0.22	0.13	0.76	0.49
تونس	−0.83	0.41	0.13	0.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews 7.

عند تحليل معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة للدول العربية فرادى تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديا مع المتغيرة(kh) في معظم الدول العربية، بينما سجل أقوى ارتباط بين المتغيرتين في الأردن بقيمة تساوي(1)، أضعف ارتباط طردي سجل في البحرين بلغ (0.11)، في حين كان هناك ارتباط عكسي في كل من الجزائر،المغرب و سوريا و تونس،وهو أقو ى في تونس بقيمة بلغت (0.38−) و هو أضعف ما يكون في سوريا بمعامل ارتباط سالب بلغ (0.19).

أما بخصوص الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرة نسبة التضخم من الناتج المحلي الإجمالي (inf)، فنلاحظ وجود ارتباط عكسي قوي كل من المغرب،الأردن و مصر بقيمة بلغت (0.85−)،(0.48−)، (0.47−) على التوالي، في حين سجل أضعف ارتباط عكسي في السودان بلغ (0.04−)، بينما سجل أكبر ارتباط طردي بين المتغيرتين في تونس بقيمة (0.41) و أضعف ارتباط كان في البحرين بقيمة (0.11).

في حين شهد معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و مخزون لرأس المال المدرجة (النسبة من إجمالي الناتج المحلي) ارتباطا طرديا في كل الدول العربية ماعدا السعودية التي

سجل فيها ارتباطا عكسيا بلغ (0.26−)، بينما كان أقوى ارتباط في المغرب و الجزائر بقيمة بلغت (0.93) و (0.82)،وأضعف ارتباط سجل بالبحرين بقيمة بلغت (0.04).

و فيما يخص ارتباط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أنه كان موجبا في كل الدول العربية ما عدا الجزائر التي كان فيها ارتباطا سلبيا بقيمة (0.65−)وسجل أكبر ارتباط في السودان بقيمة (0.63)و أضعف ارتباط كان في عمان بقيمة (0.1).

المطلب الثالث:تحليل اختبارات اختبارات"جرانجر للسببية"بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية.

لعل من المسلم به وجود ارتباط بين النمو الاقتصادي والتضخم،إلا أن الباحثين يختلفون في اتجاه العلاقة بينهما،ففي حين يتوقع البعض أن التضخم يبطئ من وتيرة النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق الدخل الحقيقي،حيث كلما قارب مستوى التشغيل الكامل كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي،في حين يرى البعض الآخر أن التضخم يزيد من النمو الاقتصادي وهذا عندما يكون الدخل النقدي مرتفعا بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار فهنا يزداد الدخل الحقيقي.

ولقد اجتذبت العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التضخم كثيرا من الاهتمام في الكتابات العملية الأخيرة و هذا بسبب الآثارالناجمة عنها.

الفرع الأول:اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والتضخم.

العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتضخم هي من أكثر القضايا جدلا في الاقتصاد،وهذا ما أدى إلى تعاظم الاهتمام بها،وتمحور النقاش حول ماإذا كان النمو الاقتصلدي يسبب التضخم أو العكس،وقد حاول العديد من الباحثين تحديد طبيعة العلاقة من خلال البحوث والدراسات التي تمت في هذا الإطار،والتي يمكن تقسيمها حسب اتجاه العلاقة إلى مجموعتين رئيسيتين:

أولا:التضخم يسبب النمو الاقتصادي:تقترح بعض التحليلات أن التضخم هو أحد أسباب النمو الاقتصادي،إذ أن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي للفرد،لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود،ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك.

ثانيا:النمو الاقتصادي يسبب التضخم:بعض التحليلات تفترض علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى التضخم،فهذه الفرضية تؤكد الدور السلبي للتضخم،فطبقا لهذا الرأي فإن التضخم يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي،[1]فتخصيص الموارد وتوزيع الدخل الوطني المتألف من عوائد عناصر الإنتاج أي زيادة الدخل الحقيقي للفرد مما ينجم عنه زيادة الطلب على السلع والخدمات،هذا مايؤدي بالضرورة إلى زيادة الأسعار.

[1] سعيد هتهات،دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-،ص52.

الفرع الثاني: نتائج اختبار السببية.

يوضح الجدول رقم(3-6)عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين كانت هناك علاقة سببية وحيدة في اتجاهين بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا مايؤكد علاقة التكامل المشترك بينهما التي تفترض وجود علاقة سببية من اتجاهين بين متغيرين.

Sample: 1980 2012
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKH does not Granger Cause LPIBR	320	0.05142	0.8208
LPIBR does not Granger Cause LKH		0.34055	0.5599
LINF does not Granger Cause LPIBR	320	0.31767	0.5734
LPIBR does not Granger Cause LINF		0.96452	0.3268
LDK does not Granger Cause LPIBR	320	0.22915	0.6325
LPIBR does not Granger Cause LDK		0.66229	0.4164
LFDI does not Granger Cause LPIBR	320	8.79955	0.0032
LPIBR does not Granger Cause LFDI		3.77297	0.0530

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews7.

كما تم تحليل العلاقة السببية على مستوى الدول فرادى كمايلي:

حالة الجزائر:

وفقا لنتائج تطبيق اختبار"جرانجر للسببية"بين المتغيرات في هذا التحليل لحالة الجزائر الموضح في الملحق رقم(3-1)أنه لا توجد علاقة سببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرة(kh) هذا يعني أن التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى التغير في المتغيرة، في حين توجد علاقة سببية بين معدل نمو الناتج لمحلي الإجمالي وباقي

المتغيرات(kh)و(dk) و(fdpir)،حيث توجد علاقة سببية في اتجاهين بين معدل نمو الناتج المحلي ومخزون رأس المال وهذا عند مستوى معنوية(1%)(10%)،وكذلك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل التضخم نحو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند المعلمة (1%)، من نسبة الاستثمار الاجنبي نحو إجمالي الناتج المحلي عند المعلمة (1%).

حالة البحرين:

من خلال الملحق رقم(3-2)الذي يلخص نتائج اختبار"جرانجر للسببية" في حالة دولة البحرين يمكن استخلاص مايلي:

توجد علاقة سببية وحيدة ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو نسبة الاستثمار الاجنبي عند مشتوى المعلمة(1%)، هذا بعد فترة تأخيرين،في حين لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات عند المعلمات المعنوية و عند جميع التأخرات.

حالة مصر:

بملاحظة نتائج اختبار"السببية"لحالة مصرفي الملحق رقم(3-3)يتضح وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال البشري عند المعلمة(1%)و(10%)،وهذا يعني أن أي تغيير في إحدى المتغيرة يؤثر على المتغيرة الأخرى،وكذلك وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل الناتج المحلي الإجمالي نحو مخزون رأس المال عند مستوى المعلمة (5%)، في حين لا توجد أي علاقة سببية بين معدل نموالناتج المحلي الإجمالي و باقي المتغيرات.

حالة الأردن:

بالنظر إلى نتائج اختبارات جرّ انجر للسببية" الموضحة في الملحق(3-4) نرفض فرضية عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات،إذ أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى نسبة مخزون رأس المال عند مستوى المعنوية (1%).

حالة المغرب:

يلخص الملحق رقم (3-5) نتائج اختبارات جرانجر السببية بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الرئيسية في حالة المغرب،و الذي يوضح وجود علاقات سببية ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو معدل التضخم و من نسبة مخزون رأس المال نحو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك من الناتج المحلي الإجمالي نحو نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى المعلمة (1%) وهذا بعد فترة تأخيرين، و معنى هذا أن أي تغيرفي أحد المتغيرة يؤدي إلى تغير المتغيرة الثانية.

حالة عمان:

بالنسبة لنتائج الإختبار للسببية التي يوضحها الملحق رقم(3-6)لحالة عمان،نلاحظ رفض فرضية عدم وجود علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات،حيث توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل النمو الاقتصادي نحو معدل التضخم عند المعلمة(5%) هذا بعد فترة تأخيرين،وبالتالي أي تغير في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يؤدي إلى التغير في معدل التضخم.

حالة السعودية:

تشير نتائج اختبارات"جرانجر للسببية"الملخصة في الملحق رقم(3-7) إلى وجود علاقة سببية وحيدة ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي إلى معدل التضخم عند المعلمة (5%) و هذا عند فترة تأخيرين.

حالة السودان:

يبدو واضحا من خلال نتائج اختبارات"جرانجر للسببية"لدولة السودان في الملحق(3-8)إلى وجود علاقتين سببيتين ذات اتجاهين الأولى موجهة من رأس المال البشري نحو معدل النمو الاقتصادي عند المعلمة(5%)و الثانية من مخزون رأس المال إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند المعلمة (10%)و العكس عند مستوى المعنوية (1%) هذا بعد فترة تأخير واحدة.

حالة سوريا:

حسب ما هو مبين في الملحق رقم(3-8)يتبين قبول فرضية وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصاديو المتغيرات الاقتصادية حيث توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل التضخم ومخزون رأس المال نحو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند المعلمة (10%)،وكذلك وجود علاقة سببية موجهة من معدل النمو الاقتصادي نحو نسبة الاستثمار الأجنبي عند مستوى معنوية (10%).

حالة تونس:

يتبين من خلال نتائج"جرانجر للسببية"في حالة تونس والمدرجة في المحق رقم(3-10)أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد منمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحوالمتغيرات التالية: (رأس المال البشري،التضخم ونسبة الاستثمار الأجنبي) هذا عند المعلمات

المعنوية(1%)و(10%)و(5%)على التوالي،وهذا يفسر بأن أي تغيير في مدل النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغير في المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي.

اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمنوأثرتغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء الكامن في بيانات عينة الدراسة،و المقصود ببيانات البانل هي المشاهدلت المقطعية،مثل الدول أو الأسر أو السلع...الخ المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات عينة مأخوذة من الدول العربية (البعد المقطعي) عبر فترة زمنية.

سنقوم في هذا المبحث باختبار طبيعة العلاقة بين التضخم و النموالاقتصادي في بعض الدول العربية باستعمال نماذج البانل وذلك بعد عرض متغيرات الدراسة و النماذج المناسبة المستخدمة في عملية التقدير.

المطلب الأول: البيانات و منهجية الدراسة.

مما لا شك فيه أن نوعية البيانات التي تلائم الجانب التطبيقي من جانب و دقتها من جانب آخر يعدان ركيزة أساسية في الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها و الركون إليها في أي عمل بحثي،و هذه الدراسة تعتمد على استخدام أسلوب البيانات الطولية (data panel)التي تعرف على أنها بيانات مقطعية مقاسه في فترات زمنية معينة،الفائدة الرئيسية من استخدامها هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمني.

الفرع الأول: العينة وفترة الدراسة.

من حيث العينة فهي تشمل عشر دول عربية: الجزائر،البحرين،مصر،الأردن، المغرب،عمان،السعودية، السودان، سوريا وتونس(N=10)وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى

توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو معظم سنوات هذه الفترة،وللفترة الزمنية (1980-2012)،(T=30)، بحجم عينة 330 مشاهدة(N*T=330)، وتستخدم الدراسة ملاحظات سنوية بدلا من متوسط البيانات لسنوات معينة كما هو معمول به في الكثير من الأعمال السابقة، ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها نظرا لانها تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية،وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية،ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل.

و بخصوص مصادر المعطيات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات أهم مصادرها بيانات البنك العالمي،وتعددت متغيرات الدراسة على حسب طبيعة البيانات وتوافقها مع أدبيات الفكر الاقتصادي.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.

بناءا على النظريات و الأبحاث التجريبية التي درست موضوع التضخم والنمو الاقتصادي،سوف يتم التطرق إلىأهم العوامل و المحددات التي لها تأثير على النمو الاقتصادي،وتجدر الإشارة انه تم اختيار المتغيرات المبينة في النموذج أدناه وفقا للنظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة التي تميز المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

المتغير التابع (الداخلي): هو المتغير المفسر الذي يوضح التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي الممثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي نرمز له بالرمز (CROIP).

المتغيرات المستقلة (الخارجية): إن تحديد المتغيرات الخارجية في هذه الدراسة يستند إلى الاطار النظري و الدراسات التجريبية السابقة لموضوع الدراسة،ويمكن تبيان المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة فيمايلي:

* **المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي:**من أجل قياس النمو الاقتصادي ارتأينا إلى دراسة مؤشر هام الذي يقدر مستوى التمنية الاقتصادية و هو الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي اتفق عليه أغلب الاقتصاديين على غرار نماذج النمو الداخلي (1986-1992)و هذا من أجل معرفة مدى استهداف الدولة على جذب المستثمرين الاجانب.

* **الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)(FDIR):** هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة،و هي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، فالعلاقة بين سوق الأسهم و النمو الاقتصادي تتطلب تحرير الاستثمار الأجنبي،حيث أن رأس المال الأجنبي يبحث عن الفرص الواعدة في الاقتصاديات التي تملك مقومات النمو،وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي.[1]

* **مستوى الناتج الداخلي الخام الحقيقي(PIBI):** في إطار النظرية النيوكلاسيكية مرونة معدل النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بالنسبة للناتج الداخلي الخام الأولي للفرد تقيس درجة تقارب البلدان نحو حالة التوازن (أي أن المعدل بالنسبة للبلدان الفقيرة يتقارت نحو معدل البلدان الغنية)،وهنا نتكلم عن(B convergence)التقارب،إذا وفقط إذا كانت المرونة إحصائيا سالبة(GDPa/GDPIa<0).

---

[1] دكتوراه،في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي،المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط,2013رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية في بعض الدول العربية للفترة 1980-2010)،أطروحة

* **مخزون رأس المال المادي(kD):** إن زيادة معدل الاستثمار يعتبر من الشروط الاولية اللازمة لتحقيق معدلات مناسبة للنمو،ويتم في هذه الدراسة استخدام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار و أثر معنوي هذا المتغيرأن يكون الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي زائد التغير في المخزون)،وينتظرمن إيجابي (GDPa/ aDK>0) .

* **مخزون رأس المال البشري(KH):** يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف والمؤهلات وللمهارات المدرجة في فكر الأفراد،وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة موظفة لأن التعليم و التكوين يسمحان للعمال بإنتاج أكثر حتى معثبات حجم عوامل الأنتج الأخرى،و هذه المتغيرة ستقدر عن طريق معدل نمو نسبة التعليم الثانوي كمعيار لقياس رأس المال البشري،وننتظر منهاأن تكون ذو أثر موجب ومعنوي (aGDP / a KH).

***معدل التضخم (INF):**و هو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين وتم إدخال معدل التضخم كمتغير تفسيري للنمو الاقتصادي بناءا على مفهوم التقييد المالي المنتشر في الدول النامية، ذلك أن معدل التضخم المرتفع هوخاصية ن خصائص الدول التي تمارس حكوماتها سياسات التقييد المالي،وتقوم بتمويل إنفاقها عن طريق الإصدارات النقدية،الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم و بالتالي التأثير على النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: منهجية التقدير.

إن الفائدة الرئيسية من استخدام البيانات الطولية هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية، كما أن استعمال معطيات فردية و زمنية يسمح بضبط مختلف العوامل المؤثرة في تفسير النمو.

و من أجل اختبار تأثير التضخم على النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عينة الدول العربية،كان من الضروري إدراج المحددات المؤثرة على النمو الاقتصادي و التي يتم عادة استخدامها كأداة تحكم في التقديرات في نموذج مستخدم لهذه الدراسة و الذي يأخذ الشكل التالي:

$$Croissance_{it}=\beta_1 Lpibr_{it}+\beta_2 Ldk_{it}+\beta_3 Lkh_{it}+\beta_4 Linf_{it}+$$

$$\beta_5 Lfdir_{it}+\mu_i+\gamma_t+\varepsilon_{it}.$$

حيث:

$Croissance_{it}$:معدل النمو الاقتصادي.

N:تمثل عدد الدول في الدراسة و هي عشرة دول.

LPIBR : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفترة تأخر واحدة، مقاسا بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة سنة 2000م).

LDK : لوغاريتم مخزون رأس المال المادي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

LKH : لوغاريتم رأسالمال البشري .

LINF : لوغاريتم معدل التضخم.

LFDIR : لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي.

ε_{it}:يمثل الخطأ العشوائي،علما أن:

$E(\varepsilon_{it})= 0$، $E(\varepsilon^2_{it})=\delta^2_{\varepsilon}$، $E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js})=\delta_{ts}+s\delta_{ij}\ \delta^2$.

$\delta_{it}=1$ si i=t et 0 sin on.

$\delta_{ts}=1$ si t=s et 0 sin on.

(μ_t) :تمثل الآثارأو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة(cross-section effects)و التي تتفاوت من دولة عربية إلى أخر ى،لكنها تضل ثابتة خلال الفترة الزمنية، و تشير (Y_t)إلى الآثار أو الاختلافات

الزمنية(effects time) غير الملحوظةوالمشتركة بين الدول العربية و التي تتغير عبر الزمن،و(ε_{it}) الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية،ويكون مستقلا و موزعا بشكل متماثل$\varepsilon_{it} \rightarrow iid(0, \delta^2 it)$.

وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تاخذ في الاعتبار ما يوصف بـ"عدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ"(Unobserved Hetrogeneity)الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية،وفي هذه الدراسة،فإن منهج البانل سوف يأخذ في الاعتبار تلك الاختلافاتو الآثار الفردية الخاصة بكل دولة من الدول العربية مثل الحالة الاقتصادية المحلية واللغة والثقافة والموقع الجغرافي و غيرها من الخصائص المقطعية،التي تنفرد بها كل دولة على حدى، والتي تؤثر بدورها في سلوك ومستوى النمو الاقتصادي للدول العربية،ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصيرأو على الاقل خلال فترة الدراسة، كما يمكننا أيضا الأخذ في الحساب التثار الزمنة(Time Effects)المشتركة بين الدول العربية،و التي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي وتغير السياسات الاقتصادية والتجارية و غيرها.

و ينصب التقدير في كيفية التعامل مع هذه الآثارأو"عدم التجانس غير الملحوظ"، إذ أن اهماها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير منسقة،ولذا يتم التعامل مع هذه الآثار (المقطعية و الزمنية) في نماذج البانل إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)،أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model).[1]

المطلب الثاني: اختيار النموذج الملائم للبيانات الطولية.

إن أول ما يجب القيام به عند استخدام نماذج البانل هو التحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المستخدم أو المدروس،فعلى المستوى القياسي يعني هذا الاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد(الدول المعنية ككل)،أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة و تساوي الحد

[1] رتيعة محمد،مرجع سابق،ص،ص 156-158.

الثابت بين كل الدول،أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الافراد.

الفرع الأول: أساليب اختيار النموذج الملائم.

لتحديد النموذج المناسب للبيانات الطولية سوف نقوم بعرض أسلوبين:أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة،والثاني هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. **الأسلوب الأول:** لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتاكيد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الدول العربية أو عبر القنوات الزمنية للدراسة من أجل تطبيق طرق تقدير البانل(FEM)و(REM)، و هنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك،وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك)،(M_N=.....=M_{M2} :M_1 H_0) وبالنسبة للآثار الزمنية (Y_T.....H_0 : Y_1=Y_2) و يتم اختبار فرض العدم باستخدام احصائية(F)وفق الصيغة.

$$F=\frac{(R^2FEM-R^2PM)/(N-1)}{(1-R^2REMM)/(NT-N-K)} \rightarrow F(N-1، NT-N-K).....(59).$$

حيث أن:هي Kعدد المعلمات المقدرة،R^2_{REM} معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، R^2_{PM}: معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك.

الأسلوب الثاني: في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة(FEM) بوصفه نموذجا ملائما نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية(REM)لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار(Hausman test)وتكون فرضية العدم كالتالي:

نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم:H_0

نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم H_1

وينصب الاختبار على ما إذا كان هناك راتباط بين المتغيرات التفسيرية و الآثار غير الملحوظة،وتحديدا يختبر مقدرات النموذجين في ظل فرض العدم بأن مقدرةالآثار العشوائية منسقة وكفأة، مقابل الفرض البديلبأن مقدرة الآثار العشوائية غير منسقة، ويستخدم الاختبار إحصائية(H)التي لها توزيع(X^2)بدرجة حر ية مقدارهاK، وفق الصيغة التالية:

$$H = (\hat{\beta}FEM - \hat{\beta}REM)'[VAR(\hat{\beta}FEM)]^{-1}(\hat{\beta}FEM - \hat{\beta}REM) \rightarrow X^2(k) \dots\dots\dots\dots (60)$$

حيث أن$var(\hat{\beta}_{FEM})$ يمثل مصفوفة التباين و التباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة،و$var(\hat{\beta}_{REM})$عبارة عن مصفوفة التباينو التباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت القيمة الإحصائية أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية، حيث إذا كانت القيمة الإحصائية كبيرة فهذايعني الفرق بين المقدرتين معنوي،و عليه يمكن رفض العدم القائل بأن الآثار العشوائية منسقة،والقبول بنموذج الآثار الثابتة،أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية،فيكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.[1]

الفرع الثاني: نتائج تقدير نماذج البيانات الطولية.

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي(Pooled Regression Model)،نموذج التأثيرات

[1] زكريا يحي الجمال، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية(21) 2012 اختار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، جامعة الموصل، العراق،ص ص 270-275.

الثابتة(Fixed Effects Model)ونموذج التأثيرات العشوائية (andomR tsEffe Model)،من أجل اختيار النموذج الملائم.

الجدول رقم (3-7): نتائج الانحدارات باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاث لعينة من البلدان العربية.

المتغيرة التابعة هي معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($Croissance_{IT}$).

المتغيرات التفسيرية	طريقة التقدير		
	الانحدار التجميعي	طريقة التأثيرات الثابتة	دريقة التأثيرات العشوائية
C	7.221***	7.072***	7.221***
	(24.813)	(107.41)	(24.813)
LDK	0.120**	0.106***	0.120***
	(10.026)	(13.562)	(10.026)
LPIBI	1.005***	0.966***	1.005***
	(353.083)	(36.322)	(332.07)
LKH	-0.118***	-0.047***	-0.118***
	(-7.397)	(-4.285)	(-7.398)

LINF	0.0113** (2.157)	0.0013* (0.375)	0.011** (2.157)
LKFDI	0.0305*** (5.80)	−0.012*** (−2.973)	0.030*** (5.808)
R^2	0.35	0.99	0.35
FSTS PROB(F)	44.37 0.000	789.709 0.000	44.37 0.000
DW	1.69	1.83	1.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS 7.

-(***)،(**)،(*) معالم معنوية احصائية عند مستوى معنوية 1%،5%،10% على التوالي.

-القيم بين قوسين، قيم ستيودنتT.

تشير قيمة احصائية اختبار فيشر(F) في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية احصائية كل نموذج من هذه النماذج الثلاثة، كما تشير قيمة داربون واستون (DW)

إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة،من خلال اختبار فيشر المقيد و اختبار هوسمان (HAUSMAN).

الفرع الثالث: اختيار النموذج الملائم للدراسة.

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (TEST-F)لإجراء اختبارات المفاضلة بين أسلوب(pooled ols)و أسلوب (fixed effect)لتقدير النموذج المطلوب،و على ضوء نتائج التقدير في الجدول (3-7)نجد أن الطريقة الأفضل لتقديرنموذج البانل الساكن هي طريقة الآثار الثابتة، فبالمقارنة مع طريقة القدير بأسلوب الانحدار التجميعي و حساب احصائية فيشر كالتالي:

$R^2_{pem}=0$ 99. $R^2_{REM}=0.35$.حيث:$F=\frac{(0.99-0.35)/9}{(1-0.99)/(314)}=2229.89$

نجد أن القيمة المحسوبة الإحصائية فيشر المقيد أكبر من القيمة الجدولية

$F_{(9-314)}=790$.

و عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هولنموذج الملائم لبيانات الدراسة،و بالتالي رفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية أو الآثار الزمنية في النموذج.

و للمفاضلة بين الآثار الثابتة و الآثار العشوائية نستخدم اختبار هوسمان(TEST HAUSMAN) الموضح في الجدول التالي:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.912057	5	0.0162

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LPIBR(1)	0.979271	1.005335	0.000235	0.0893
LKH	-0.000262	0.003976	0.000009	0.1539
LINF	0.002355	0.002477	0.000000	0.8124
LFDI	-0.003478	-0.004006	0.000000	0.4258
LDK	0.008755	0.002225	0.000004	0.0014

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LPIBR
Method: Panel Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 14:49
Sample (adjusted): 1980 2011
Periods included: 32
Cross-sections included: 10
Total panel (unbalanced) observations: 315

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.074267	0.117618	0.631427	0.5282
LPIBR(1)	0.979271	0.015687	62.42740	0.0000
LKH	-0.000262	0.004649	-0.056458	0.9550
LINF	0.002355	0.001833	1.284809	0.1998
LFDI	-0.003478	0.001492	-2.330957	0.0204
LDK	0.008755	0.003755	2.331285	0.0204

Effects Specification

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS 7.

اشارت نتائج اختبارهوسمان في الجدول أعلاه إلى أن قيمة $P_V=0.000<0.01$، كما أن قيمة كاي مربع أكبر من القيمة المجدولة حيث:$x^2=(12.11)$، ما يعني رفض الفرضية H_0لهذا الاختبار و هي غياب الارتباط الذاتي للأخطاء وقبول الفرضية البديلة،أي أن الترجيح كان لصالح أسلوب نموذج الأثر الثابت.

وعليه النموذج المناسب أو المفضل باستخدام بيانات البانل للمتغيرات المستعملة في النماذج هو نموذج الأثر الثابت،إذ نجد ان مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة، حيث تغلب نموذج الآثار الثابتة من ناحية الاهمية في ملاءمة بيانات الدراسة، وبالتالي تصبح مقدرات الآثار الثابتة هي الأنسب والأكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الاخرى داخل نموذج بانل(pannel data)، إضافة إلى تحسن بعض الإحصائيات مثل معامل التحديد(0.99)،داربون واستون(1.83).

المطلب الثالث:تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixeffects mode edL).

بناءا على ما سبق،يتبين أن استخدام طريقة التأثيرات الثابتة تساهم في التحكم في المتغيرات المهملة التي تختلف وفقا للبيانات والفترة الزمنية موضوع الدراسة، وفي هذه الحالة فإن التغاير في النموذج يكون في المقاطع (الثابت).

بعد اختيار النموذج الملائم لبيانات الدراسة سوف ننتقل لآن إلى تقدير مختلف المعادلات و الطرق لنموذج الاثر الثابت.

الفرع الأول: نموذج الآثار الثابتة و المتغيرات الوهمية.

في نموذج الآثار الثابتة،يتم التعامل مع الآثار المقطعية(u_i)أوالزمنية(y_t) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية(الدول العربية)أو الزمنية (فترة الدراسة:1980-2012)، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع(ثوابت)،تتفاوت حسب كل دولة عربية،أو حسب كل فترة زمنية(كل سنة)،وذلك من أجل احتواء العوامل و الاثار غير الملحوظة،سواء أكانت ذات بعد مقطعي أم زمني،والتي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة،إلا أنها تؤثر في متغير النمو الاقتصادي،ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم المتغيرات صورية بعدد (N-1)لتمثيل الدول وعدد(T-1)لتمثيل السنوات لكي نتجنب حالة

التعددية الخطية التامة،ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية،ويطلق على نموذج التأثير ات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية (dummy squares least model variable)بعد إضافة المتغيرات الوهمية في المعادلة،ونموذج الآثار الثابتة على افتراض،مفادها أن هذه الآثار الخاصة بالدول،أوتلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتيغرات التفسيرية أو على الأقل بإحداها أي: $c_{ov}\ (x_{it}\ .u_i.y\ and_t)\neq 0$.

وفي هذا النوع من النماذج تقيد معالم الميل الجزئية بأن تتساوى عبر الدول المختلفة،بينما تبقى اختلافات قواطع الدول المفردة عن متوسطها العام الثابتةكذلك فإننا نسقط المتغيرات الصورية من الاستخدام وذلك بحكم أن جميع الاختلافات الكامنة تم التعبير عنها من خلال استعمال القواطع المفردة،ويقوم ذلك إلى نموذج التغاير(covariance model)،الذي يجري تقدير معالمة بواسطة المربعات الصغرى العادية ليعطي المقدرة الداخلية (the within estimator).

وقد جرت عملية تقدير نموذج الآثار الثابتة عبر ثلاثة طرق(xtreg، areg، fe)، كان الهدف منها تحديد الطريقة المنلبة لتقدير العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي بالنسبة لعينة الدراسة،والتي نفترض أن نموذج(LSDV)يعطي نتائج طيبة فيما يخص تفسير النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-9): تقدير نموذج الأثر الثابت one-FE way.

Dependent Variable: LPIBR
Method: Panel Least Squares
Date: 05/31/15 Time: 14:09
Sample (adjusted): 1980 2011
Periods included: 32
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 320

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(1)	0.966354	0.026605	36.32229	0.0000
LKH	-0.000783	0.004712	-0.166226	0.8681
LINF	0.000465	0.001928	0.241067	0.8097
LFDI	-0.003186	0.001639	-1.943311	0.0530
LDK	0.009103	0.004264	2.134809	0.0337
C	0.177540	0.192281	0.923334	0.3566

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.998684	Mean dependent var	7.745306
Adjusted R-squared	0.998468	S.D. dependent var	1.064891
S.E. of regression	0.041686	Akaike info criterion	-3.384973
Sum squared resid	0.476147	Schwarz criterion	-2.843277
Log likelihood	587.5958	Hannan-Quinn criter.	-3.168664
F-statistic	4619.835	Durbin-Watson stat	1.831234
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS 7.

الفرع الثاني: تحليل نتائج التقدير.

تم تقدير معلمات النموذج بالإستعانة ببرنامج EVIEWS7،وباستخدام المؤثرات الثابتة باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات السلاسل الز منية مع البيانات المقطعية،ويؤدي استخدام هذه الطريقةإلى تلاشي مشكلى الإزدواج الخطي، واختلاف التباين،و الحصول على أفضل النتائج الممكنة باستخدام أكبر عدد متاح من المشاهدات عن متغيرات النموذج.

ويقدم الجدول رقم(3-10)نتائج الانحدارات باستخدام نموذج المؤثرات الثابتة لعينة الدراسة.

الجدول رقم(3-10):نتائج الانحدارات باستخدام المؤثرات الثابتة لعينة من البلدان العربية.

المتغيرة التابعة هي معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (croissance $_{i,t}$).

المتغيرات	**الأثر الثابت**
C	0.177***
	(0.92)
lpibr	0.966***
	(36.32)
ldk	0.009**
	(2.13)
lkh	−0.0007
	(−0.166)
linf	0.0004
	(0.241)
lfdir	−0.003*
	(−1.94
Fstst	0.0000
prob (f)	4199
Dw	1.83
R^2	0.99

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على برنامج Eviews7.

(***)،(**)،(*): معالم معنوية احصائية عند مستوى منوية 1%،5%،10% على التوالي.

القيم التي بين قوسين،قيم t ستيودنت.

نلاحظ أن LPIB موجهة ولكن من الأحسن أن يكون سالبة حتى يكون مستوى تقارب بين الدول.

ونلاحظ كذلك: LFDIR و LDK أنها معنوية.

LINF: غير معنوية.

LKH: سالبة.

خلاصة الفصل

سعت هذه الدراسةإلى تقدير العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية وذلك من أجل كشف عن أهم المتغيرات المؤثرة سلبا أو إيجابا،وبعد عدة محاولات لتقدير أثر التضخم على النمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية،تم تقدير نموذج البانل الساكن باستخدام ثلاثة طرق وهي طريقة الدمج،الآثار الثابتة والآثار العشوائية،واتضح من ذلك ضرورة تضمين الآثار الثابتة المقطعية، دليلا على عدم تجانس الخصائص المقطعية لعينة الدول العربية،كما اتضح أن النمو الاقتصادي للدول العربية يتحدد سلبا بمعدل التضخم،بينما يتحدد إيجابا بمعظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى،ومنه يتضح لنا أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع،ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل المفاهيم المتعلقة بالتضخم،هذا الأخير الذي يقصد الارتفاع المستمر للأسعار الناتج عن زيادة الطلب عن قدرة العرض،ويقاس التضخم سواء بطريقة الأرقام القياسية وطريقة الفجوات التضخمية وطريقة فائض المعروض النقدي.

كما تمكنا في الفصل الأول من إعطاء مختلف المعايير المستخدمة لتحديد أنواع التضخم وكذا التحليل الفكري للتضخم و الآثار الناجمة عنه،والاعتماد على السياسة النقدية والمالية والأدوات التي تعتمد عليها كل سياسة في ضبط التضخم لمعالجة هذه الظاهرة.

أما بالنسبة للفصل الثاني حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي،هذا الأخير الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي،ويقاس النمو الاقتصادي سواء بقياس الناتج الحقيقي،الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي،كما تمكنا في هذا الفصل من إعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة به التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة فيه والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري،ارتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري،التقدم التكنولوجي والابتكارات،إضافة إلى دعم البحث والتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات.

فيما يخص العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي،فمعظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يقرون بتأثير الأول على الثاني،فزيادة ضخ الكتلة النقدية يمكن أن يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي،لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تتسبب في ضغوط تضخمية،هذه الأخيرة التي تؤثر سلبا على الادخار

والاستثمار وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي،إذا فهناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي.

1-نتائج البحث

من خلال قيامنا بهذه الدراسة،وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

أ-من خلال نماذج النمو الاقتصادي ومحدداته المذكورة،استنتجنا وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة،ويرجع ذلك إلى افتقار الدول الأولى لبعض هذه المحددات كالتقدم التقني والابتكارات والاستثمار في رأس المال البشري،على الرغم من توفر معظمها على عنصري رأس المال المادي والعمل.

ب-من خلال دراستنا لنماذج النمو استنتجنا أن نموذج Solow شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي،فكان أول من شكل نموذج حقيقي للنمو بإدخال عامل التقدم في نموذجه،وإقراره بوجود إحلال بين عاملي رأس المال والعمل على عكس ماافترضه نموذج HARROD-DOMAR لذلك لقب بأب النمو الاقتصادي.

ج-من خلال دراستنا للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالاعتماد على الإحصائيات والمنحنيات لاحظنا أن العلاقة بينهما علاقة عكسية،وأن تحديد معدلات النمو الاقتصادي ناتج عن التأثير والدور الذي تلعبه معدلات التضخم.

د-الحفاظ على معدلات تضخم مناسبة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي كعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني،وبين تمكين الاقتصاد من الكتلة النقدية اللازمة

لتنشيطه وإبعاده عن حالة الانكماش وذلك من خلال خفض معدل الخصم،تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وغيرها.

2-التوصيات

من خلال هذه الدراسة،وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

أ-على الدول النامية وخاصة الجزائر التركيز على تركيم محددات النمو الاقتصادي غير المتوفرة،كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين،وكذا دعم البحث العلمي وإدخال التقنيات التكنولوجية في الإنتاج،كل ذلك للحصول على معدلات نمو جديدة.

ب-هدف النمو الاقتصادي يتحقق بالأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه،لذلك وجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف،خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.

ج-تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية،من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية وذلك بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية،وذلك بالتحكم في معدلات التضخم من جهة،وتوفير الكتلة اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى

3-الاقتراحات

أهمية الموضوع تستدعي الإلمامبمختلف جوانبه،وإدراكا منا صعوبة تحقيق هذا الهدف فإننا نعلم أن هناك جوانب لم تتعرض إليها أو لم نعطها حقها لأسباب لايسعنا المجال لذكرها،هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:

أ-دراسة أثر التقدم التكنولوجي والتجديدات التقنية على النمو الاقتصادي،سواء من خلال دراسة نظرية أو قياسية لحالة الجزائر بصفة خاصة،والدول النامية بصفة عامة.

ب-دراسة قياسية لحالة دول العالم فيما يخص أثر التضخم على النمو الاقتصادي.

ج-دراسة قياسية لحالة الجزائر فيما يخص أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

وفي نهاية بحثنا هذا نقول أن المجال لازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع،واستكمالنا له لا يعني أننا استوفينا حقه وملأنا وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1)- غازي حسين عناية،التضخم المالي،مؤسسة شباب 40 ش ذ/ مصطفى مشرفة،الإسكندرية،بدون سنة نشر.

2)- بلعزوز علي،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر،طبعة 30سنة 2008.

3)- أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم "المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية"،المملكة الأردنية -عمان- وسط البلد،شارع الملك حسن،الطبعة العربية الأولى،2007.

4)- نبيل الروبي،التضخم في الاقتصاديات المتخلفة،مؤسسة الثقافة الجامعية،بدون سنة النشر.

5)- إسماعيل محمود هاشم،مذكرة في النقود و البنوك،دار النهضة العربية،بيروت،1988.

6)- صبحي تادريس قريصة،النقود و البنوك،دار النهضة العربية،بيروت،1984.

7)- ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،سنة 2000.

8)- مصطفى رشدي شيخة،الاقتصاد النقدي و المصرفي،دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.

9)- محمد حلمي الطوابي،دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي،دار الفكر الجامعي 20 شارع سوتير،الإسكندرية،الطبعة الأولى سنة 2007.

10)- خبابة عبد الله،الاقتصاد المصرفي-النقود،البنوك التجارية،البنوك الإسلامية،السياسة النقدية،الأسواق المالية،الأزمة المالية،دار الجامعة الجديدة،38-40 شارع سوتير الأزاريطة،الإسكندرية.

11)- عبد العزيز فهمي هيكل،موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية،دار النهضة العربية،بيروت 1980.

12)- عبد المنعم فوزي،المالية و السياسة المالية،منشآت المعارف،الإسكندرية.

13)- خالد واصف الوزني،مبادئ الاقتصاد الكلي،بين النظرية و التطبيق،ط 8،محكمة و مقيمة 2006، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،شارع الجمعية العلمية الملكية،مبنى الجامعة الأردنية الاستثمارية رقم 2.

14)- محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية 1999.

15)- علي عطار،التنمية الاقتصادية و البشرية،ط 1،دار العلوم العربية للطباعة و النشر،بيروت،لبنان 2005.

16)- مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية- سياسات و نظريات و موضوعات-ط 1،دار وائل للنشر،السلط،الأردن 2007.

17)- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية،،قسم الاقتصاد،الإسكندرية 2003.

18)- مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي،ط 1،دار وائل للنشر،الأردن 2008.

19)- عادل أحمد حشيش،تاريخ الفكر الاقتصادي،د-ط،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،لبنان 1974.

20)- محمود الطاوي البارط 2004،مؤسسة الثقافة الجمعية،الإسكندرية.

21)- رمزي علي إبراهيم سلامة،اقتصاديات التنمية،ط 3،جامعة القاهرة،نصر 1991.

22)- فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط الاقتصادي،ط 1،عالم الكتاب الحديث ل

لنشر و التوزيع،عملن،الأردن 2006.

23)- نبيل الروبي،التضخم في الاقتصاديات المتخلفة،مؤسسة الثقافة الجامعية،بدون سنة نشر.

24)- ناظم محمد نوري الشمري،النقود والمصارف،دار زهران للنشر والتوزيع،بدون سنة نشر.

25)- اسماعيل عبد الرحمن،مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي،الجامعة الأردنية،جامعة الإسراء،1999.

الموسوعات

1)-عبد العزيز فهمي هيكل،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية،دار النهضة العربية،بيروت 1980.

المجلات

1)- زكريا يحي الجمال،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية(21) 2012،اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية،جامعة الموصل،العراق.

الموقع الإلكتروني

Www.wikipidia.com 13/04/2015.13:50

المذكرات

1)- عياسي نصيرة،تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة المدية 2004-2005.

2)- بن عربية بوعلام،التضخم في التربية الاقتصادية"**حالة الاقتصاد الجزائري فترة 1952-1967،رسالة** ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة **الجزائر**،1996.

3)- مراد تهتان،أثر التطور على النمو الاقتصادي،**أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء** التطبيقي،المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط،2010.

4)- عزوز علي،الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي"**دراسة حالة الجزائر خلال الفترة** (1194-2004)،**رسالة** الماجستير،جامعة الشلف،2006-2007.

5)- بن قوية المختار،أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي"دراسة تحليلية **لحالة الجزائر"رسالة** الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2006.

6)- عائشة مسلم،اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع الاقتصاد الكمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.

7)- تاج عبد الكريم،نماذج النمو الاقتصادي"دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، رسالة الماجستير في الاقتصاد،جامعة الجزائر،2002-2003.

8)- رتيعة محمد،السياسة الجبائية،الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي"دراسة قياسية-حالة الجزائر-(1970-2006)"،رسالة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي،المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط ،2007.

9)- رتيعة محمد،أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية في بعض الدول العربية للفترة 1980-2010)،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي،المعهد الوطني للإحصاء 2013.

10)- سعيد هتهات،دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص دراسات اقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة 2006.

الملاحق

الملحق رقم (3-1): نتائج اختبار "جرانجر للسببية" لدولة الجزائر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 11:14
Sample: 1980 2012
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHALG does not Granger Cause LPIBRALG	32	0.45118	0.5071
LPIBRALG does not Granger Cause LKHALG		0.03716	0.8485
LINFALG does not Granger Cause LPIBRALG	32	9.56399	0.0044
LPIBRALG does not Granger Cause LINFALG		0.12110	0.7304
LDKALG does not Granger Cause LPIBRALG	32	2.90942	0.0988
LPIBRALG does not Granger Cause LDKALG		7.60931	0.0099
LFDIALG does not Granger Cause LPIBRALG	32	8.58191	0.0066
LPIBRALG does not Granger Cause LFDIALG		0.02634	0.8722

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات برنامج EVIEWS7.

الملحق رقم (3-2): نتائج اختبار "جرانجر للسببية" لحالة البحرين.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 12:10
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHBAH does not Granger Cause LPIBRBAH	31	0.06851	0.9339
LPIBRBAH does not Granger Cause LKHBAH		1.39819	0.2650
LINFBAH does not Granger Cause LPIBRBAH	31	0.06851	0.9339
LPIBRBAH does not Granger Cause LINFBAH		1.39819	0.2650
LDKBAH does not Granger Cause LPIBRBAH	31	0.68826	0.5114
LPIBRBAH does not Granger Cause LDKBAH		0.62675	0.5422
LFDIBAH does not Granger Cause LPIBRBAH	31	0.05420	0.9474
LPIBRBAH does not Granger Cause LFDIBAH		3.07233	0.0634

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات برنامج EVIEWS7.

الملحق رقم (3-3): نتائج اختبارك "جرانجر للسببية" لدولة مصر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 12:18
Sample: 1980 2012
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHEGY does not Granger Cause LPIBREGY	32	3.14397	0.0867
LPIBREGY does not Granger Cause LKHEGY		7.53059	0.0103
LINFEGY does not Granger Cause LPIBREGY	32	0.29923	0.5886
LPIBREGY does not Granger Cause LINFEGY		0.33978	0.5645
LDKEGY does not Granger Cause LPIBREGY	32	0.00145	0.9699
LPIBREGY does not Granger Cause LDKEGY		4.56589	0.0412
LFDIEGY does not Granger Cause LPIBREGY	32	0.00281	0.9581
LPIBREGY does not Granger Cause LFDIEGY		0.88002	0.3559

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج EVIEWS7.

الملحق رقم (3-4): نتائج اختبار "جرانجر للسببية" لدولة الأردن.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 12:33
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHJOR does not Granger Cause LPIBRJOR	31	NA	NA
LPIBRJOR does not Granger Cause LKHJOR		NA	NA
LINFJOR does not Granger Cause LPIBRJOR	31	0.32458	0.7257
LPIBRJOR does not Granger Cause LINFJOR		0.80037	0.4599
LDKJOR does not Granger Cause LPIBRJOR	31	1.58526	0.2241
LPIBRJOR does not Granger Cause LDKJOR		2.53607	0.0986
LFDIJOR does not Granger Cause LPIBRJOR	31	0.78078	0.4685
LPIBRJOR does not Granger Cause LFDIJOR		0.46417	0.6338

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات برنامج EVIEWS 7.

الملحق رقم (3-5): نتائج اختبارك "جرانجر للسببية" لدولة المغرب.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 12:41
Sample: 1980 2012
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHMAR does not Granger Cause LPIBRMAR	30	0.45370	0.7172
LPIBRMAR does not Granger Cause LKHMAR		0.96883	0.4243
LINFMAR does not Granger Cause LPIBRMAR	30	0.87883	0.4665
LPIBRMAR does not Granger Cause LINFMAR		2.34456	0.0994
LDKMAR does not Granger Cause LPIBRMAR	30	2.49484	0.0852
LPIBRMAR does not Granger Cause LDKMAR		0.55107	0.6525
LFDIMAR does not Granger Cause LPIBRMAR	30	0.44136	0.7256
LPIBRMAR does not Granger Cause LFDIMAR		2.46673	0.0877

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على برنامج EVIEWS7.

الملحق رقم (3-6): نتائج اختبارك "جرانجر للسببية"في دولة عمل.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 14:53
Sample: 1980 2012
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHOMN does not Granger Cause LPIBROMN	30	0.32104	0.8101
LPIBROMN does not Granger Cause LKHOMN		0.34488	0.7931
LINFOMN does not Granger Cause LPIBROMN	30	0.22662	0.8769
LPIBROMN does not Granger Cause LINFOMN		3.73569	0.0253
LDKOMN does not Granger Cause LPIBROMN	30	1.15549	0.3481
LPIBROMN does not Granger Cause LDKOMN		0.88390	0.4641
LFDIOMN does not Granger Cause LPIBROMN	30	0.10219	0.9579
LPIBROMN does not Granger Cause LFDIOMN		0.38373	0.7657

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات برنامج VIEWSE7.

الملحق رقم (3-7): نتائج اختبارك "جرانجر للسببية"في دولة السعودية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 15:01
Sample: 1980 2012
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHSAU does not Granger Cause LPIBRSAU	30	0.41066	0.7469
LPIBRSAU does not Granger Cause LKHSAU		0.47238	0.7045
LINFSAU does not Granger Cause LPIBRSAU	30	1.71559	0.1917
LPIBRSAU does not Granger Cause LINFSAU		2.99993	0.0514
LDKSAU does not Granger Cause LPIBRSAU	30	0.47939	0.6998
LPIBRSAU does not Granger Cause LDKSAU		0.27609	0.8420
LFDISAU does not Granger Cause LPIBRSAU	30	1.38153	0.2735
LPIBRSAU does not Granger Cause LFDISAU		0.90258	0.4550

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS7.

الملحق رقم (3-8): نتائج اختبارات "جرانجر للسببية" لدولة السودان.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 15:10
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHSDN does not Granger Cause LPIBRSDN	31	5.27887	0.0119
LPIBRSDN does not Granger Cause LKHSDN		4.17937	0.0267
LINFSDN does not Granger Cause LPIBRSDN	31	0.57088	0.5720
LPIBRSDN does not Granger Cause LINFSDN		1.41313	0.2615
LDKSDN does not Granger Cause LPIBRSDN	31	2.36335	0.1140
LPIBRSDN does not Granger Cause LDKSDN		0.19903	0.8208
LFDISDN does not Granger Cause LPIBRSDN	31	2.68155	0.0873
LPIBRSDN does not Granger Cause LFDISDN		5.96355	0.0074

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS7.

الملحق رقم (3-9): نتائج اختبارك "جرانجر للسببية" في دولة سوريا.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 15:26
Sample: 1980 2012
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHSYR does not Granger Cause LPIBRSYR	32	1.05609	0.3126
LPIBRSYR does not Granger Cause LKHSYR		0.26736	0.6090
LINFSYR does not Granger Cause LPIBRSYR	32	3.65731	0.0657
LPIBRSYR does not Granger Cause LINFSYR		0.00603	0.9387
LDKSYR does not Granger Cause LPIBRSYR	32	3.48854	0.0719
LPIBRSYR does not Granger Cause LDKSYR		0.10131	0.7525
LFDISYR does not Granger Cause LPIBRSYR	32	1.27286	0.2685
LPIBRSYR does not Granger Cause LFDISYR		3.95466	0.0563

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS7.

الملحق رقم (3-10): نتائج اختبار "جرانجر للسببية" في دولة تونس.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/28/15 Time: 15:37
Sample: 1980 2012
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LKHTUN does not Granger Cause LPIBRTUN	32	0.98595	0.3289
LPIBRTUN does not Granger Cause LKHTUN		8.55232	0.0066
LINFTUN does not Granger Cause LPIBRTUN	32	0.77576	0.3857
LPIBRTUN does not Granger Cause LINFTUN		3.36952	0.0767
LDKTUN does not Granger Cause LPIBRTUN	32	0.06046	0.8075
LPIBRTUN does not Granger Cause LDKTUN		0.38336	0.5406
LFDITUN does not Granger Cause LPIBRTUN	32	0.28684	0.5963
LPIBRTUN does not Granger Cause LFDITUN		4.36080	0.0457

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS7.